مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
ISSN 3005-3900 الصفحات (458- 481) المجلد الحادي عشر – العدد الخامس – 2026

Electronic enforcement of court judgments: A comparative study

Waseim Mohamed Faraj[1] * Taha Fakhr Al-Din Abdul-Azim [2]
Department of Private Law, Faculty of Law, Al-Zaytuna University, Tarhuna, Libya.
w.dew@azu.edu.ly

التنفيذ الجبري الإلكتروني للأحكام القضائية
دراسة مقارنة

وسيم محمد فرج [1]* طه فخر الدين عبدالعظيم[2]
[1.2] قسم القانون الخاص، كلية القانون ، جامعة الزيتونة ، ترهونة ، ليبيا

Received: 18-06-2026	Accepted: 02-08-2026	Published: 10-08-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص:
تُعدّ أتمتة وإلكترونة التنفيذ الجبري للأحكام القضائية نقلة نوعية في تحسين كفاءة العدالة الناجزة وسرعة استيفاء الحقوق ويهدف هذا النظام الإلكتروني إلى تقليص الأمد الزمني للإجراءات القضائية، ورفع مستوى الشفافية، والحد من التدخل البشري والبيروقراطية، وتُبرز الدراسة المقارنة التباين بين التشريعات الحديثة والتجارب التقليدية موضحةً مدى اعتماد الأنظمة القانونية على الربط الإلكتروني مع المؤسسات المصرفية والجهات الحكومية لتعقب أموال المدينين وتنفيذ القرارات بمرونة، وكما تسلط الضوء على الضمانات القانونية وحماية حقوق أطراف النزاع أثناء معالجة البيانات وتطبيق المنع من السفر أو الحجز الإلكتروني، وتخلص الدراسة إلى أن نجاح هذا التحول يتطلب بنية رقمية متطورة وتحديثاً تشريعياً يواكب متطلبات العصر الرقمي.

الكلمات الدالة: التنفيذ الجبري، الأحكام القضائية، الحجز الإلكتروني، العدالة الرقمية.

Abstract
The automation and electronic enforcement of judicial rulings is a qualitative leap in improving the efficiency of effective justice and the speed of fulfilling rights. This electronic system aims to reduce the time frame for judicial procedures, raise the level of transparency, and reduce human intervention and bureaucracy. The comparative study highlights the contrast between modern legislation and traditional experiences, illustrating the extent to which legal systems rely on electronic linking with banking institutions and government agencies to track debtors' funds and implement decisions flexibly. It also highlights the legal guarantees and protection of the rights of parties to the dispute during data processing and the application of travel bans or electronic seizure. The study concludes that the success of this

transformation requires an advanced digital infrastructure and legislative updates that keep pace with the requirements of the digital age.

Keywords: Enforcement, court rulings, electronic seizure, digital justice.

المقدمة:

شهدت منظومات العدالة المدنية خلال السنوات الأخيرة تحولًا نوعيًا في وسائل تنفيذ الأحكام القضائية، بعد أن انتقلت إجراءات التنفيذ من النمط الورقي إلى بيئة رقمية تعتمد على المنصات الإلكترونية، والربط المباشر بين جهات التنفيذ والجهات المصرفية والإدارية، بما يسمح باتخاذ إجراءات التنفيذ بصورة أكثر سرعة ودقة مع الحفاظ على الضمانات الإجرائية المقررة للخصوم، وقد فرض هذا التطور إعادة النظر في كثير من المفاهيم التقليدية التي استقر عليها فقه التنفيذ الجبري، بما يتوافق مع متطلبات العدالة الرقمية ومستجدات التقنية القانونية (راغب، 2015، ص18؛ عبدالمغيث، 2021، ص46).

وتكشف التجارب التشريعية المقارنة عن اتجاه واضح نحو بناء منظومة تنفيذ إلكتروني متكاملة، تجمع بين السند التنفيذي الإلكتروني، وطلبات التنفيذ الرقمية، والحجز الإلكتروني، والإفصاح الفوري عن أموال المدين، مع إسناد جانب من الإجراءات إلى تطبيقات الذكاء الاصطناعي في حدود الضوابط القانونية. وقد انعكس ذلك في عدد من التشريعات العربية والأوروبية التي تبنت وسائل رقمية لإدارة ملفات التنفيذ وتحقيق الفاعلية الإجرائية دون الإخلال بضمانات الخصومة(Susskind, 2019, p 214).

ويثير التنفيذ الجبري الإلكتروني جملة من المسائل القانونية الدقيقة، تتصل بحجية المحررات والطلبات الإلكترونية، وسلامة إجراءات الإعلان والتنفيذ الرقمي، وحدود استخدام الوسائل التقنية في توقيع الحجز والتنفيذ على الأموال، فضلًا عن الضمانات القضائية الواجبة عند مباشرة تلك الإجراءات. وتقتضي هذه المسائل معالجة فقهية متعمقة تستند إلى المبادئ العامة للتنفيذ الجبري، مع الإفادة من التطبيقات التشريعية والقضائية الحديثة في الأنظمة المقارنة (خاطر، 2026، ص76؛ الزهراني والسلمي، 2026، ص49).

وتتجه هذه الدراسة إلى بحث التنظيم القانوني للتنفيذ الجبري الإلكتروني للأحكام القضائية من منظور مقارن، بقصد بيان الأساس التشريعي لإجراءاته، وتحليل الوسائل الرقمية التي يعتمد عليها، وتقويم مدى كفاية الضمانات القانونية المصاحبة له، مع الاستفادة من التجارب المقارنة في فرنسا وبعض التشريعات العربية، وصولًا إلى تصور علمي يسهم في تطوير قواعد التنفيذ بما ينسجم مع متطلبات البيئة القضائية الرقمية.

أولاً- إشكالية البحث

يثير الانتقال من إجراءات التنفيذ الجبري التقليدية إلى التنفيذ الجبري الإلكتروني للأحكام القضائية إشكالات قانونية متجددة تتعلق بمدى كفاية القواعد الإجرائية القائمة لاستيعاب الوسائل الرقمية، وحدود مشروعية الإجراءات الإلكترونية في مباشرة التنفيذ، والضمانات الواجب توافرها لتحقيق التوازن بين سرعة التنفيذ وصيانة حقوق أطرافه، في ظل تباين التنظيمات التشريعية المقارنة وتفاوتها في تبني وسائل التنفيذ الإلكتروني.

وتأسيسًا على ذلك، تتمثل الإشكالية الرئيسة للبحث في التساؤل الآتي:

إلى أي مدى نجحت التشريعات المقارنة في إرساء نظام قانوني متكامل للتنفيذ الجبري الإلكتروني للأحكام القضائية يحقق الفاعلية الإجرائية مع كفالة الضمانات القانونية لأطراف التنفيذ؟

وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، أهمها:

ما المقصود بالتنفيذ الجبري الإلكتروني، وما الأساس القانوني الذي يقوم عليه؟

ما الوسائل الإلكترونية التي تعتمد عليها التشريعات المقارنة في مباشرة إجراءات التنفيذ الجبري؟

كيف نظمت التشريعات المقارنة إجراءات التنفيذ الإلكتروني على أموال المدين؟

ما الضمانات القانونية المقررة لحماية الدائن والمدين أثناء إجراءات التنفيذ الإلكتروني؟

ما أثر استخدام الوسائل الرقمية في حجية المحررات والإجراءات المتصلة بالتنفيذ؟

ما أبرز الصعوبات القانونية والعملية التي تحد من فاعلية التنفيذ الجبري الإلكتروني؟

ما أوجه الاستفادة التي يمكن استخلاصها من التجارب المقارنة لتطوير التشريع محل الدراسة؟

ثانياً- أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

بيان المقصود بالتنفيذ الجبري الإلكتروني وتحديد طبيعته القانونية.

تحليل الأساس التشريعي الذي تستند إليه إجراءات التنفيذ الإلكتروني في الأنظمة المقارنة.

دراسة الوسائل الإلكترونية المستخدمة في مباشرة إجراءات التنفيذ وتقويم آثارها القانونية.

بيان الضمانات الإجرائية المقررة لحماية أطراف التنفيذ في البيئة الرقمية.

تحليل التنظيم القانوني للتنفيذ الإلكتروني على الأموال والحقوق محل التنفيذ.

الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين التشريعات العربية والأوروبية في تنظيم التنفيذ الجبري الإلكتروني.

تقويم مدى كفاية القواعد القانونية الحالية لمواكبة التطور التقني في مجال التنفيذ القضائي.

اقتراح حلول تشريعية تسهم في تطوير قواعد التنفيذ الجبري الإلكتروني في ضوء الاتجاهات المقارنة.

ثالثاً- أهمية البحث

تتجلى أهمية هذه الدراسة في ارتباطها بأحد أكثر موضوعات قانون التنفيذ تطورًا، وهو التنفيذ الجبري الإلكتروني، الذي أصبح يمثل ركيزة أساسية في تحديث منظومة العدالة المدنية، بعد اتجاه العديد من التشريعات إلى الاعتماد على الوسائل الرقمية في مباشرة إجراءات التنفيذ، وربط جهات التنفيذ بالجهات القضائية والمصرفية والإدارية عبر أنظمة إلكترونية متكاملة، الأمر الذي أوجد تطبيقات قانونية لم تكن مطروحة في ظل نظام التنفيذ التقليدي، وأثار العديد من المسائل التي تستوجب تأصيلًا فقهيًا ومعالجة قانونية دقيقة.

وتزداد أهمية البحث مع اتساع نطاق التجارب المقارنة التي تبنت صورًا متقدمة للتنفيذ الإلكتروني، ولا سيما في بعض الدول الأوروبية وعدد من التشريعات العربية، وهو ما يتيح الوقوف على الاتجاهات التشريعية الحديثة، وتحليل مدى صلاحية الحلول التي أخذت بها تلك التشريعات، وصولًا إلى استخلاص نتائج يمكن الإفادة منها في تطوير قواعد التنفيذ الجبري بما يحقق سرعة التنفيذ، ويحافظ في الوقت ذاته على الضمانات الإجرائية والحقوق المقررة لأطرافه.

رابعاً- منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي المقارن، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية المنظمة للتنفيذ الجبري الإلكتروني، واستقراء الاتجاهات الفقهية والأحكام القضائية ذات الصلة، ثم إجراء مقارنة بين التشريعات العربية التي تبنت تطبيقات التنفيذ الإلكتروني وبعض التشريعات الأوروبية، وبصفة خاصة التشريع الفرنسي، مع الاستفادة من التنظيمات القانونية المعمول بها في عدد من الأنظمة التي شهدت تطورًا ملحوظًا في هذا المجال، بقصد الوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف، وتقويم الحلول التشريعية، واستخلاص ما يمكن الإفادة منه في تطوير قواعد التنفيذ الجبري الإلكتروني.

خامساً- أسباب اختيار الموضوع

حداثة التنفيذ الجبري الإلكتروني وما يرتبط به من تطور تشريعي متسارع على المستويين العربي والأوروبي.

محدودية الدراسات العربية التي تناولت التنفيذ الجبري الإلكتروني باعتباره نظامًا قانونيًا متكاملًا، لا مجرد تطبيق للتحول الرقمي في القضاء.

تزايد اعتماد التشريعات المقارنة على الوسائل الإلكترونية في مباشرة إجراءات التنفيذ وما يثيره ذلك من مسائل قانونية مستحدثة.

الحاجة إلى دراسة مقارنة تجمع بين الاتجاهات العربية والأوروبية للكشف عن أفضل الحلول التشريعية في هذا المجال.

ارتباط التنفيذ الجبري الإلكتروني بتحقيق كفاءة العدالة وسرعة اقتضاء الحقوق مع المحافظة على الضمانات القانونية.

السعي إلى تقديم دراسة تتضمن نتائج ومقترحات يمكن أن تسهم في تطوير التشريعات المنظمة للتنفيذ الجبري الإلكتروني.

سادساً- الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: إبراهيم كمال محمد دويدار، "النفاذ المعجل للأحكام الابتدائية ودور الذكاء الاصطناعي في التنفيذ الجبري"، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، العدد (2)، المجلد (67)، 2025.

عالجت هذه الدراسة العلاقة بين النفاذ المعجل للأحكام المدنية والتطبيقات الحديثة للذكاء الاصطناعي في إجراءات التنفيذ الجبري، مع بيان أثر التقنيات الرقمية في تسريع تنفيذ الأحكام وترشيد عمل جهات التنفيذ، كما تناولت الضوابط القانونية التي تحكم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي عند مباشرة إجراءات التنفيذ، وانتهت إلى أن توظيف الوسائل الرقمية يسهم في رفع كفاءة التنفيذ متى ارتبط بضمانات قانونية تكفل الرقابة القضائية، وأوصت بضرورة تطوير التشريعات الإجرائية بما يسمح بالاستفادة من التطبيقات الذكية دون المساس بحقوق الخصوم أو ضمانات التقاضي.

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية في أن اهتمامها انصرف إلى دور الذكاء الاصطناعي بوصفه وسيلة مساعدة في بعض إجراءات التنفيذ، بينما تتناول الدراسة الحالية النظام القانوني للتنفيذ الجبري الإلكتروني بأكمله، من حيث أسسه القانونية، وإجراءاته، وضماناته، وآثاره، مع إجراء دراسة مقارنة بين التشريعات العربية والأوروبية، بما يجعل نطاقها أوسع من نطاق الدراسة السابقة وأكثر اتصالًا بالبنية القانونية المتكاملة للتنفيذ الإلكتروني.

الدراسة الثانية: طلعت يوسف حلمي خاطر، "السندات التنفيذية المستحدثة في قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024: دراسة تحليلية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد (95)، 2026.

تناولت هذه الدراسة صور السندات التنفيذية التي استحدثها قانون التنفيذ القضائي القطري، مع بيان الطبيعة القانونية لكل منها، وأثر التطور الرقمي في توسيع نطاق السند التنفيذي وإدخال وسائل إلكترونية في مباشرة إجراءات التنفيذ، كما وقفت على المستجدات التشريعية التي أقرها القانون القطري لتحقيق سرعة اقتضاء الحقوق، وانتهت إلى أن تحديث السندات التنفيذية يمثل خطوة مهمة نحو بناء منظومة تنفيذ أكثر كفاءة، مع التأكيد على أهمية استكمال البناء التشريعي للإجراءات الإلكترونية المرتبطة بالتنفيذ.

وتلتقي هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في اهتمامهما بالتطورات التشريعية الحديثة في مجال التنفيذ، إلا أنها اقتصرت على تحليل السندات التنفيذية في قانون قطري بعينه، في حين تتجه الدراسة الحالية إلى تناول التنفيذ الجبري الإلكتروني بوصفه نظامًا قانونيًا متكاملًا، مع المقارنة بين عدد من التشريعات العربية والتشريع الفرنسي وبعض الاتجاهات الأوروبية، وصولًا إلى استخلاص قواعد عامة تحكم هذا النوع من التنفيذ.

الدراسة الثالثة: أحلام سعد عبد الله الزهراني، والهنوف عبدالعزيز السلمي، "الضوابط النظامية لتفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي في نظام التنفيذ وإجراءاته: دراسة تحليلية"، المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية، العدد (1)، المجلد (5)، 2026.

ركزت هذه الدراسة على الضوابط النظامية اللازمة لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التنفيذ، مع بيان حدود الاعتماد على التطبيقات الرقمية في مباشرة أعمال قاضي التنفيذ والجهات المعاونة له، وناقشت المتطلبات التشريعية والتنظيمية التي تكفل الاستخدام الآمن لهذه التقنيات، وانتهت إلى ضرورة وضع قواعد قانونية واضحة تحدد نطاق تدخل الذكاء الاصطناعي في التنفيذ، مع الإبقاء على الرقابة القضائية بوصفها ضمانة أساسية لحماية الحقوق.

وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة في أن الأخيرة تناولت جانبًا تقنيًا محددًا يتمثل في استخدام الذكاء الاصطناعي داخل نظام التنفيذ، بينما تبحث الدراسة الحالية جميع عناصر التنفيذ الجبري الإلكتروني، بما يشمل الطلب الإلكتروني، والإعلان الإلكتروني، والسند التنفيذي الإلكتروني، والحجز الإلكتروني، والتنفيذ على الأموال بالوسائل الرقمية، فضلًا عن الضمانات والإشكالات القانونية التي تثيرها هذه التطبيقات في ضوء الدراسة المقارنة.

بحثت هذه الدراسة أثر تطبيقات الذكاء الاصطناعي في رفع كفاءة إجراءات التنفيذ الجبري، من خلال تحليل انعكاس التقنيات الحديثة على سرعة تنفيذ الأحكام، وتقليل الوقت والإجراءات اللازمة لإنجاز معاملات التنفيذ، كما ناقشت عددًا من التطبيقات المقارنة في هذا المجال، وانتهت إلى أن التحول الرقمي يسهم في تحسين أداء أجهزة التنفيذ متى ارتبط بتنظيم قانوني يحدد اختصاصات الجهات القائمة على التنفيذ ويضمن سلامة الإجراءات.
ويتمثل وجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الحالية في أن الدراسة السابقة انصرفت إلى تقويم أثر الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة التنفيذ، في حين تتناول الدراسة الحالية البناء القانوني للتنفيذ الجبري الإلكتروني من جميع جوانبه، مع تحليل النصوص القانونية المنظمة له، ودراسة تطبيقاته الإجرائية، وإجراء مقارنة تشريعية واسعة بين الأنظمة العربية والأوروبية، بما يهدف إلى تقديم تصور متكامل لتطوير التشريع في هذا المجال.

سابعاً: خطة البحث

قوامها مقدمة ومبحثين ثم خاتمة البحث والنتائج والتوصيات ثم المراجع القانونية والأجنبية على النحو التالي:
المبحث الأول: النظام القانوني للتنفيذ الجبري الإلكتروني للأحكام القضائية
المبحث الثاني: الأحكام القانونية للتنفيذ الجبري الإلكتروني وضماناته

المبحث الاول: النظام القانوني للتنفيذ الجبري الإلكتروني للأحكام القضائية

يفترض البحث في النظام القانوني للتنفيذ الجبري الإلكتروني الوقوف على القواعد التي تحكم انتقال إجراءات التنفيذ من الوسائل التقليدية إلى الوسائل الرقمية، مع بيان أثر هذا الانتقال في طبيعة إجراءات التنفيذ وسلطات جهة التنفيذ وحماية المراكز القانونية لأطرافه، ويقتضي ذلك رد الأحكام المستحدثة إلى أصولها العامة في قانون التنفيذ، مع مراعاة ما استحدثته التشريعات المقارنة من تطبيقات إلكترونية في هذا المجال (راغب، مرجع سابق، ص21؛ والي، آخر طبعة، ص35).
وتكشف التشريعات المقارنة عن اتجاه متزايد نحو تقنين وسائل التنفيذ الإلكتروني من خلال تنظيم السند التنفيذي الإلكتروني، وطلبات التنفيذ الرقمية، والإفصاح الإلكتروني عن أموال المدين، والحجز باستخدام الوسائل التقنية، وهو ما استدعى تطوير كثير من القواعد الإجرائية التقليدية بما يكفل سرعة التنفيذ مع استمرار الرقابة القضائية على إجراءاته وضمان سلامتها. (Guinchard، 2023، p.47؛Strickler ، 2022، p.58.)
واقتضت طبيعة هذا المبحث بيان الأساس القانوني الذي يقوم عليه التنفيذ الجبري الإلكتروني، قبل الانتقال إلى دراسة الوسائل والإجراءات التي تباشر من خلالها أعمال التنفيذ؛ ولذلك جرى تقسيمه إلى مطلبين، يخصص أولهما لبيان ماهية التنفيذ الجبري الإلكتروني وأساسه القانوني، بينما يتناول ثانيهما وسائل التنفيذ الجبري الإلكتروني وإجراءاته.

المطلب الاول: ماهية التنفيذ الجبري الإلكتروني وأساسه القانوني

يقتضي تحديد النظام القانوني للتنفيذ الجبري الإلكتروني الوقوف أولًا على المقصود بهذا النوع من التنفيذ، وضبط عناصره القانونية وتمييزه عن التنفيذ الجبري الذي تباشر إجراءاته بالوسائل التقليدية، باعتبار أن اختلاف الوسيلة لا ينفصل عن الآثار القانونية المترتبة عليها، ويستتبع ذلك بحث الأساس القانوني الذي استندت إليه التشريعات المقارنة في إقرار هذا النظام، ومدى كفاية النصوص التشريعية القائمة لاستيعاب تطبيقاته العملية؛ لذلك جرى تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، يُخصص أولهما لبيان مفهوم التنفيذ الجبري الإلكتروني وتمييزه عن التنفيذ الجبري التقليدي، بينما يتناول ثانيهما الأساس القانوني للتنفيذ الجبري الإلكتروني في التشريعات المقارنة

الفرع الأول: مفهوم التنفيذ الجبري الإلكتروني وتمييزه عن التنفيذ الجبري التقليدي

تستدعي دراسة التنفيذ الجبري الإلكتروني تحديد المقصود به من الناحية القانونية قبل بيان ما يميزه عن نظام التنفيذ الجبري التقليدي، إذ يترتب على ضبط مفهومه تحديد نطاق تطبيقه والقواعد التي تحكم إجراءاته. كما تقتضي المقارنة بين النظامين الوقوف على العناصر المشتركة بينهما والخصائص التي فرضها الاعتماد على الوسائل الرقمية في مباشرة إجراءات التنفيذ؛ لذلك جرى تقسيم هذا الفرع إلى عنصرين، يتناول أولهما مفهوم التنفيذ الجبري الإلكتروني، بينما يخصص ثانيهما لتمييزه عن التنفيذ الجبري التقليدي.

أولاً: مفهوم التنفيذ الجبري الإلكتروني

يفترض تحديد مفهوم التنفيذ الجبري الإلكتروني بيان المقصود به، ثم الوقوف على الخصائص القانونية التي تميزه عن غيره من صور التنفيذ.

1- التعريف الفقهي للتنفيذ الجبري الإلكتروني

يقصد بالتنفيذ الجبري الإلكتروني مجموعة الإجراءات القانونية التي تباشرها جهة التنفيذ باستخدام الوسائل الإلكترونية والتقنيات الرقمية بقصد اقتضاء الحق الثابت في السند التنفيذي جبراً عن المدين، من خلال منظومة إلكترونية متكاملة تتيح تقديم طلبات التنفيذ، وإدارة إجراءاته، وإصدار أوامره، وتبادل البيانات مع الجهات ذات الصلة، وصولاً إلى استيفاء الحق محل التنفيذ وفق الضوابط التي يقررها القانون. ويستند هذا المفهوم إلى بقاء القواعد الموضوعية للتنفيذ الجبري على حالها، مع اختلاف الوسيلة التي تباشر من خلالها الإجراءات دون المساس بطبيعتها القانونية. (راغب، 2015، ص27؛ والي، ص41).

ويرتبط التنفيذ الجبري الإلكتروني بوجود بنية تقنية معترف بها قانوناً، تسمح بإتمام مراحل التنفيذ عبر منصات إلكترونية ترتبط بالجهات القضائية والإدارية والمالية، بما يحقق سرعة تداول البيانات ودقة الإجراءات وإمكان تتبعها ورقابتها. وتؤكد التطبيقات المقارنة أن الوسائل الرقمية لا تنشئ نوعاً مستقلاً من التنفيذ، وإنما تمثل أسلوباً قانونياً حديثاً لمباشرة إجراءات التنفيذ الجبري في ضوء قواعد إجرائية تتلاءم مع البيئة الرقمية وتكفل سلامة الإجراءات وحماية الحقوق. (Guinchard, 2023, p. 52؛ Strickler, 2022, p. 63).

2- الخصائص القانونية للتنفيذ الجبري الإلكتروني

يتميز التنفيذ الجبري الإلكتروني بجملة من الخصائص التي تمنحه طبيعة إجرائية تتفق مع التطور التقني، مع احتفاظه بالمبادئ العامة التي يقوم عليها التنفيذ الجبري. وتتمثل أولى هذه الخصائص في اعتماد جميع مراحل التنفيذ على وسائل إلكترونية معتمدة قانوناً، ابتداءً من تقديم الطلب، ومروراً بالإعلانات والإفصاح عن الأموال، وانتهاءً باتخاذ إجراءات التنفيذ، بما يحقق ترابطاً إجرائياً داخل منظومة رقمية واحدة، ويحد من تعدد الإجراءات الورقية وما يترتب عليها من بطء وتعقيد. (خاطر، 2026، ص 49؛ دويدار، 2025، ص 214).

وتتصل الخصيصة الثانية بخضوع جميع الإجراءات الإلكترونية لرقابة قضائية تضمن مشروعيتها وتحافظ على الضمانات المقررة لأطراف التنفيذ، مع إمكان توثيق كل إجراء إلكترونياً وإثبات توقيته ومصدره، الأمر الذي يعزز الثقة في إجراءات التنفيذ وييسر مراجعتها عند قيام منازعة بشأنها. كما تسمح الوسائل الرقمية بإقامة روابط مباشرة مع قواعد البيانات الرسمية، بما يؤدي إلى رفع كفاءة التنفيذ دون إخلال بالمبادئ الأساسية التي تحكمه أو بالحقوق المقررة للدائن والمدين. (الزهراني والسلمي، 2026، ص 164).

ثانيًا: تمييز التنفيذ الجبري الإلكتروني عن التنفيذ الجبري التقليدي

تقتضي المقارنة بين التنفيذ الجبري الإلكتروني والتنفيذ الجبري التقليدي بيان أوجه الاتفاق التي تجمع بينهما، ثم الوقوف على الخصائص التي ينفرد بها كل منهما في نطاق مباشرة إجراءات التنفيذ.

1- أوجه الاتفاق بين التنفيذ الجبري الإلكتروني والتنفيذ الجبري التقليدي

يقوم كل من التنفيذ الجبري الإلكتروني والتنفيذ الجبري التقليدي على غاية قانونية واحدة، تتمثل في اقتضاء الحق الثابت في السند التنفيذي جبراً عند امتناع المدين عن الوفاء اختياراً، كما يخضع كلا النظامين للمبادئ العامة التي تحكم التنفيذ الجبري، وفي مقدمتها وجود سند تنفيذي صالح للتنفيذ، وحلول الحق محل التنفيذ، واختصاص جهة التنفيذ بمباشرة إجراءاته، مع التزامها بالضمانات التي يكفلها القانون حمايةً للدائن والمدين

على السواء. ومن ثم، فإن اختلاف وسيلة التنفيذ لا يؤدي إلى تغيير الأساس القانوني الذي يقوم عليه التنفيذ الجبري أو الغاية التي يسعى إلى تحقيقها (راغب، 2015، ص 31؛ أبو الوفا، ص 18).
وتشترك الصورتان كذلك في خضوع إجراءات التنفيذ لرقابة القضاء، وإمكان الاعتراض على إجراءات التنفيذ أو الطعن فيها وفق الوسائل التي يقررها القانون، فضلًا عن التزام جهة التنفيذ بمراعاة مبدأ التناسب بين إجراءات التنفيذ والحق المطلوب اقتضاؤه، وعدم تجاوز الحدود التي رسمها المشرع لاستعمال وسائل التنفيذ الجبري. وبذلك تظل المبادئ الحاكمة للتنفيذ واحدة، بينما يقتصر الاختلاف على الوسيلة التي تُدار بها تلك الإجراءات وآليات مباشرتها. (Guinchard، 2023، 66 p.؛ Cadiet، 2022، 914 p.).

2- أوجه الاختلاف بين التنفيذ الجبري الإلكتروني والتنفيذ الجبري التقليدي

يرتكز التنفيذ الجبري التقليدي على مباشرة معظم إجراءاته من خلال المحررات الورقية والحضور المادي أمام جهات التنفيذ، في حين يعتمد التنفيذ الجبري الإلكتروني على بيئة رقمية متكاملة تتيح تقديم طلبات التنفيذ، وإجراء الإعلانات، والاستعلام عن أموال المدين، وإصدار القرارات التنفيذية، ومتابعة مراحل التنفيذ عبر وسائل إلكترونية معتمدة. ويترتب على هذا الاختلاف تغير الوسائل الإجرائية دون أن يمس ذلك الطبيعة القانونية للتنفيذ أو الشروط اللازمة لصحته (خاطر، 2026، ص 57؛ عبدالمغيث، 2021، ص 142).
ويمتد الاختلاف إلى وسائل الوصول إلى أموال المدين وإدارة بيانات التنفيذ، إذ يتيح النظام الإلكتروني الربط المباشر مع السجلات الرسمية والجهات المصرفية والإدارية وفق الحدود التي يجيزها القانون، بما يؤدي إلى اختصار الوقت والحد من الإجراءات المتكررة، مع توفير سجل إلكتروني يثبت جميع التصرفات والإجراءات التي تمت أثناء التنفيذ. ويقتضي هذا التطور وضع قواعد قانونية تكفل أمن البيانات، وسلامة المحررات الإلكترونية، وحماية الخصوصية، باعتبارها عناصر لازمة لاستقرار المعاملات التنفيذية في البيئة الرقمية (Susskind، 2019، 127 p.).
يرى الباحث أن الفارق بين التنفيذ الجبري الإلكتروني والتنفيذ الجبري التقليدي يرتبط بطبيعة الوسيلة الإجرائية التي يتم من خلالها مباشرة التنفيذ، دون أن يمتد إلى تغيير جوهر الحق محل الحماية أو القواعد الأساسية التي يقوم عليها التنفيذ. فالتقنية الحديثة جاءت لتطوير آليات اقتضاء الحقوق وتيسير إجراءاتها، مع بقاء ضرورة احترام السند التنفيذي والرقابة القضائية والضمانات المقررة للخصوم. ومن ثم فإن نجاح التنفيذ الإلكتروني يظل مرهونًا بقدرته على تحقيق التوازن بين سرعة الإجراءات ومتطلبات العدالة التنفيذية.

الفرع الثاني: الأساس القانوني للتنفيذ الجبري الإلكتروني في التشريعات المقارنة

يرتبط قبول التنفيذ الجبري الإلكتروني بمدى قدرة القواعد القانونية على استيعاب الوسائل التقنية المستخدمة في مباشرة إجراءاته، إذ لا تكفي الإمكانات الفنية وحدها لإنشاء نظام تنفيذ إلكتروني، وإنما يتطلب الأمر سندًا تشريعيًا يحدد نطاقه وآثاره وضماناته. وتختلف التشريعات المقارنة في أسلوب تنظيمها لهذا النوع من التنفيذ، فبعضها اتجه إلى وضع قواعد خاصة، بينما اعتمد البعض الآخر على تطوير القواعد العامة للتنفيذ بما يسمح بتطبيق الوسائل الرقمية.
ويقتضي بيان هذا الأساس القانوني الوقوف على النصوص التشريعية التي اعترفت بإجراءات التنفيذ الإلكتروني، ثم تحديد الضوابط التي تحكم استعمال الوسائل الرقمية في هذا المجال؛ لذلك ينقسم هذا الفرع إلى عنصرين، يتناول أولهما الأساس التشريعي للتنفيذ الجبري الإلكتروني في النظم القانونية المقارنة، بينما يخصص ثانيهما للضوابط القانونية الحاكمة لمباشرة إجراءات التنفيذ الجبري الإلكتروني.

أولاً: الأساس التشريعي للتنفيذ الجبري الإلكتروني في النظم القانونية المقارنة

يتطلب تحديد الأساس التشريعي للتنفيذ الجبري الإلكتروني دراسة النصوص التي اعتمدت عليها التشريعات المقارنة في إضفاء المشروعية على الإجراءات الرقمية، وذلك من خلال بيان التنظيم الوارد في التشريعات العربية ثم الأوروبية.

1- التنظيم التشريعي للتنفيذ الإلكتروني في التشريعات العربية

اتجهت بعض التشريعات العربية الحديثة إلى إدخال الوسائل الإلكترونية في مجال التنفيذ القضائي من خلال تطوير إجراءات تقديم طلبات التنفيذ، وإنشاء منصات إلكترونية لإدارة ملفات التنفيذ، وربط الجهات القضائية

بالجهات ذات الصلة بتنفيذ الأحكام. ويظهر ذلك في التنظيمات الحديثة التي اعتمدت على التقنية باعتبارها وسيلة إجرائية لتسهيل مباشرة التنفيذ، مع الإبقاء على الشروط العامة اللازمة لصحة التنفيذ وفي مقدمتها وجود السند التنفيذي واختصاص جهة التنفيذ. (خاطر، 2026، ص 61؛ نجار، 2024، ص 512).

ويأخذ التنظيم العربي للتنفيذ الإلكتروني صورًا متعددة، منها ما يتعلق بإيداع طلبات التنفيذ إلكترونيًا، ومنها ما يتصل بالإفصاح الإلكتروني عن أموال المدين والحجز على الحسابات أو الحقوق المالية بواسطة الوسائل الرقمية. ويكشف هذا الاتجاه عن تحول في طريقة إدارة إجراءات التنفيذ، دون المساس بالطبيعة القضائية لهذه الإجراءات أو إخراجها من نطاق الرقابة القانونية. (أبو الوفا، 2025، ص 588؛ عطية، 2020، ص 46).

2- التنظيم التشريعي للتنفيذ الإلكتروني في التشريعات الأوروبية

اعتمدت التشريعات الأوروبية على بناء قواعد إجرائية تسمح باستخدام الوسائل الإلكترونية في تنفيذ الأحكام، مع مراعاة الاعتراف القانوني بالمحررات الرقمية والتوقيعات الإلكترونية وتبادل البيانات بين الجهات المختصة. ويعد النظام الفرنسي من النماذج المهمة في هذا المجال، حيث ارتبط تطور إجراءات التنفيذ الإلكترونية بتطوير قانون الإجراءات المدنية للتنفيذ وإنشاء وسائل تقنية تساعد مأموري التنفيذ في أداء مهامهم وفق ضوابط قانونية محددة. (Lenoir، 2021، p. 74؛ Guinchard، 2023، p. 91).

كما دعمت المؤسسات الأوروبية توجه الدول الأعضاء نحو استخدام التقنيات الرقمية في العدالة المدنية، من خلال وضع قواعد تتعلق بالتبادل الإلكتروني للمعلومات القضائية وتيسير تنفيذ الأحكام عبر الحدود. وقد أدى ذلك إلى ظهور تنظيمات قانونية تهدف إلى تحقيق التعاون بين الأنظمة القضائية مع المحافظة على ضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الأطراف أثناء الإجراءات التنفيذية. (Zuckerman، 2021، p. 1246؛ European Commission، 2022، p. 57).

ثانيًا: الضوابط القانونية الحاكمة لمباشرة إجراءات التنفيذ الجبري الإلكتروني

تتطلب مباشرة إجراءات التنفيذ الجبري الإلكتروني الالتزام بمجموعة من القواعد التي تكفل مشروعية هذه الإجراءات وتحافظ على التوازن بين مقتضيات السرعة الإجرائية والضمانات القانونية المقررة لأطراف التنفيذ. وتتمثل هذه الضوابط في مدى الاعتراف القانوني بالإجراءات والمحررات الإلكترونية من ناحية، وخضوعها للرقابة القضائية التي تكفل سلامتها من ناحية أخرى.

1- حجية الإجراءات والمحررات الإلكترونية في مجال التنفيذ

يقوم التنفيذ الجبري الإلكتروني على الاعتراف القانوني بالوسائل الرقمية التي تحل محل الإجراءات والمحررات الورقية في نطاق التنفيذ، وهو ما يستلزم منح الطلبات والقرارات والمستندات الإلكترونية الحجية ذاتها المقررة للمحررات التقليدية متى استوفت الشروط التي يحددها القانون، وفي مقدمتها إمكانية التحقق من مصدرها وسلامة محتواها وثبات تاريخ إنشائها. ويعد هذا الاعتراف شرطًا لازمًا لاستقرار المعاملات التنفيذية الرقمية وتحقيق الثقة في الإجراءات التي تتم عبر المنصات الإلكترونية (أبو الوفا، ص 54؛ عبد اللطيف، ص 72).

وتتجه التشريعات المقارنة إلى إخضاع المحررات الإلكترونية في مجال التنفيذ للقواعد العامة المنظمة للإثبات الإلكتروني، مع مراعاة الطبيعة الخاصة لإجراءات التنفيذ باعتبارها مرحلة تهدف إلى اقتضاء حق ثبت وجوده بموجب سند تنفيذي. ويترتب على ذلك ضرورة توافر وسائل فنية وقانونية تضمن سلامة البيانات المتبادلة، وإمكان الاحتجاج بها عند نشوء منازعة تنفيذية تتعلق بصحة الإجراء أو مصدره أو توقيته. (Cadiet، 2022، p. 968؛ Julien، 2021، p. 115).

2- الرقابة القضائية وضمانات أطراف التنفيذ الإلكتروني

تحتفظ جهة القضاء بدورها في مراقبة إجراءات التنفيذ الجبري الإلكتروني، باعتبار أن استخدام الوسائل التقنية لا يؤدي إلى نقل الاختصاص من السلطة القضائية إلى النظام الإلكتروني، وإنما يظل وسيلة لمساعدة الجهات المختصة في إدارة الإجراءات وإنجازها. وتشمل هذه الرقابة التحقق من توافر شروط التنفيذ، ومشروعية الإجراءات المتخذة، واحترام حقوق الدائن والمدين، خاصة فيما يتعلق بالإعلان، والحجز، وإمكان الاعتراض على الإجراءات التنفيذية. (هندي، ص 96؛ عبدالمغيث، 2021، ص 178).

وتفرض الطبيعة الإلكترونية لإجراءات التنفيذ ضرورة توفير ضمانات إضافية تتعلق بحماية البيانات المتداولة، وتأمين نظم المعلومات، وضمان عدم إساءة استخدام الصلاحيات الممنوحة للجهات القائمة على التنفيذ. كما تظل حقوق الخصوم في العلم بالإجراءات ومباشرة وسائل الدفاع والمنازعة التنفيذية قائمة بذات القوة، باعتبار أن التطور التقني لا يعدل من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التنفيذ الجبري وإنما يغير الوسائل المستخدمة في تطبيقها. (CEPEJ، 2018؛ Susskind، 2023، p. 146).

المطلب الثاني: وسائل التنفيذ الجبري الإلكتروني وإجراءاته

تتصل فاعلية التنفيذ الجبري الإلكتروني بمدى كفاية الوسائل والإجراءات التي تعتمد عليها الجهات المختصة في مباشرة أعمال التنفيذ منذ تقديم الطلب وحتى استيفاء الحق محل التنفيذ. ويقتضي ذلك بيان الكيفية التي يتم بها تحريك إجراءات التنفيذ وإدارتها عبر الوسائط الإلكترونية، ثم دراسة الوسائل الرقمية التي تستخدم في التنفيذ على أموال المدين بما يحقق سرعة اقتضاء الحقوق مع المحافظة على الضمانات القانونية المقررة للأطراف. لذلك ينقسم هذا المطلب إلى فرعين، يتناول أولهما تقديم طلب التنفيذ وإدارة إجراءاته بالوسائل الإلكترونية، بينما يخصص ثانيهما للتنفيذ الإلكتروني على أموال المدين باستخدام الوسائل الرقمية.

الفرع الأول: تقديم طلب التنفيذ وإدارة إجراءاته بالوسائل الإلكترونية

يمثل طلب التنفيذ المرحلة الإجرائية الأولى لتحريك الخصومة التنفيذية، وقد أدى استخدام الوسائل الإلكترونية إلى إعادة تنظيم هذه المرحلة من خلال إتاحة تقديم الطلبات عن بعد، وتبادل المستندات إلكترونيًا، وربط أطراف التنفيذ بالجهات المختصة عبر نظم تقنية معتمدة. ولا يقتصر أثر الوسائل الرقمية على طريقة تقديم الطلب، وإنما يمتد إلى إدارة الإجراءات اللاحقة ومتابعتها وإثباتها، بما يقتضي تحديد القواعد القانونية التي تحكم هذه الوسائل.

ويتطلب بيان إجراءات تقديم طلب التنفيذ الإلكتروني وإدارته الوقوف على الضوابط المتعلقة بإنشاء الطلب وقبوله، ثم بيان دور الأنظمة الإلكترونية في متابعة إجراءات التنفيذ وإثبات ما يتم خلالها؛ لذلك ينقسم هذا الفرع إلى عنصرين، يتناول أولهما تقديم طلب التنفيذ الإلكتروني وقواعده الإجرائية، بينما يخصص ثانيهما لإدارة إجراءات التنفيذ من خلال الأنظمة الإلكترونية.

أولاً: تقديم طلب التنفيذ الإلكتروني وقواعده الإجرائية

يرتبط قبول طلب التنفيذ الإلكتروني بمدى استيفائه للبيانات والشروط التي يحددها القانون، مع مراعاة الخصوصية التي تفرضها الوسيلة الرقمية المستخدمة في تقديم الطلب.

1- إجراءات تقديم طلب التنفيذ عبر المنصات الإلكترونية

أدى اعتماد المنصات الإلكترونية في مجال التنفيذ القضائي إلى انتقال مرحلة تقديم طلب التنفيذ من الإيداع الورقي إلى التسجيل الرقمي المباشر لدى الجهة المختصة، حيث يقوم طالب التنفيذ بإدخال البيانات المتعلقة بالسند التنفيذي، وأطراف التنفيذ، والحق المطلوب اقتضاؤه، وإرفاق المستندات المؤيدة للطلب بالوسائل الإلكترونية المعتمدة. وتوفر هذه الوسيلة إمكانية قيد الطلب ومراجعته ومتابعة مراحله دون الحاجة إلى الحضور المادي أمام جهة التنفيذ، مع بقاء سلطة التحقق من توافر الشروط القانونية بيد الجهة القضائية المختصة. (هندي، ص 121؛ نجار، 2024، ص 536).

ويترتب على تقديم طلب التنفيذ إلكترونيًا نشوء سجل رقمي يتضمن مراحل التعامل مع الطلب منذ تسجيله وحتى اتخاذ الإجراء المناسب بشأنه، بما يحقق إمكانية الرجوع إلى البيانات المتعلقة بالطلب ومراجعة الإجراءات التي تمت عليه. وقد أخذت بعض التشريعات الحديثة بهذا الأسلوب من خلال إنشاء أنظمة إلكترونية لإدارة ملفات التنفيذ وربطها بقواعد البيانات الرسمية، الأمر الذي أدى إلى تقليل الإجراءات الزمنية المرتبطة ببدء التنفيذ. (Vivant، 2022، p. 214؛ European Commission، 2023، p. 363).

2- الشروط القانونية لقبول طلب التنفيذ الإلكتروني

يخضع طلب التنفيذ الإلكتروني من حيث شروط قبوله للقواعد العامة التي تحكم طلب التنفيذ التقليدي، وفي مقدمتها وجود سند تنفيذي مستوفٍ للشروط القانونية، وتحديد أطراف التنفيذ، وبيان محل الالتزام المطلوب تنفيذه. ويضاف إلى ذلك ضرورة مراعاة المتطلبات الفنية المرتبطة بالطلب الإلكتروني، مثل التحقق من هوية

مقدم الطلب، وسلامة المستندات الرقمية المرفقة، واعتماد الوسائل الإلكترونية التي يقرها القانون (عبد اللطيف، 2014، ص 94).

ويهدف اشتراط هذه الضوابط إلى تحقيق التوازن بين سهولة الوصول إلى إجراءات التنفيذ وبين ضمان عدم استخدام الوسائل الإلكترونية في تقديم طلبات غير مستوفية أو مجهولة المصدر، ولذلك تحرص التشريعات المقارنة على ربط تقديم الطلب الإلكتروني بوسائل تحقق تقنية وقانونية تكفل سلامة الإجراءات وتحافظ على الثقة في نظام التنفيذ. (Zuckerman، 2021، 1261 .p).

ثانيًا: إدارة إجراءات التنفيذ من خلال الأنظمة الإلكترونية

تتجاوز وظيفة النظام الإلكتروني مرحلة تقديم طلب التنفيذ لتشمل إدارة مختلف الإجراءات المرتبطة به، بما يسمح بمتابعة الملف التنفيذي وإجراء المراسلات وتبادل البيانات بين الجهات ذات الصلة.

1- دور الأنظمة الإلكترونية في متابعة إجراءات التنفيذ

تتيح أنظمة التنفيذ الإلكترونية إدارة ملف التنفيذ بصورة مترابطة، من خلال تسجيل الإجراءات التي تتخذها جهة التنفيذ، وإرسال الإخطارات، ومتابعة القرارات والأوامر الصادرة بشأن التنفيذ. ويؤدي هذا الأسلوب إلى توفير وسيلة دقيقة لمراقبة سير الإجراءات، كما يساعد جهة التنفيذ على تنظيم الملفات وتقليل احتمالات التأخير الناتجة عن تداول المستندات الورقية. (الزهراني والسلمي، 2026، ص 153).

وتسمح الإدارة الإلكترونية لإجراءات التنفيذ بإنشاء اتصال مستمر بين المحكمة والجهات المعاونة في التنفيذ، مثل الجهات المصرفية والإدارية، وفق الحدود التي يقررها القانون، بما ييسر الحصول على المعلومات اللازمة لاتخاذ إجراءات التنفيذ المناسبة. غير أن هذا التطور يظل مرتبطًا بضرورة تحديد نطاق تبادل البيانات والجهات المصرح لها بالاطلاع عليها حمايةً للحقوق والمراكز القانونية للأطراف (CEPEJ، 2022، 168 .p).

2- حجية البيانات والسجلات الإلكترونية في إثبات إجراءات التنفيذ

تثير إدارة التنفيذ إلكترونيًا مسألة حجية البيانات والسجلات الناتجة عن استخدام النظام الرقمي، إذ يتعين الاعتداد بها باعتبارها وسيلة لإثبات الإجراءات التي تمت أثناء التنفيذ متى توافرت الضوابط المتعلقة بحفظها وسلامتها وإمكان الرجوع إليها. ويكتسب السجل الإلكتروني أهمية خاصة في مجال التنفيذ؛ لأنه يحدد التسلسل الزمني للإجراءات ويبين الجهة التي باشرت كل إجراء وتاريخ اتخاذه (عبدالمغيث، 2021، ص 201).

ويستلزم الاعتراف بحجية السجلات الإلكترونية وضع قواعد تكفل حماية البيانات من التعديل أو العبث، مع توفير وسائل تقنية تسمح بالتحقق من مصدرها وسلامة محتواها، حتى تؤدي دورها في الإثبات عند قيام منازعة تنفيذية. وتبقى هذه الحجية مرتبطة بالتنظيم التشريعي الذي يحدد شروط قبول الدليل الإلكتروني وحدود الاحتجاج به أمام القضاء (UNCITRAL، 1996، 35 .p).

الفرع الثاني: التنفيذ الإلكتروني على أموال المدين باستخدام الوسائل الرقمية

يمثل التنفيذ على أموال المدين المجال الأكثر اتصالًا بالتطبيق العملي للتنفيذ الجبري الإلكتروني، إذ انتقلت العديد من الإجراءات المرتبطة بالكشف عن الأموال وتحديد محل التنفيذ واتخاذ إجراءات الحجز من الوسائل التقليدية إلى الوسائل الرقمية. وقد أدى هذا التحول إلى ظهور صور جديدة لمباشرة التنفيذ، تقوم على الربط الإلكتروني بين جهة التنفيذ والجهات التي توجد لديها بيانات مالية أو معلومات تتعلق بالذمة المالية للمدين.

وتقتضي دراسة التنفيذ الإلكتروني على أموال المدين بيان الوسائل الرقمية المستخدمة في الوصول إلى الأموال وتحديد محل التنفيذ، ثم بحث القواعد التي تحكم إجراءات الحجز والتنفيذ الإلكتروني وضماناتها؛ لذلك ينقسم هذا الفرع إلى عنصرين، يتناول أولهما الاستعلام الإلكتروني عن أموال المدين وتحديد محل التنفيذ، بينما يخصص ثانيهما لإجراءات الحجز والتنفيذ على الأموال باستخدام الوسائل الرقمية.

أولاً: الاستعلام الإلكتروني عن أموال المدين وتحديد محل التنفيذ

يرتبط نجاح التنفيذ على أموال المدين بقدرة جهة التنفيذ على تحديد الأموال التي يمكن التنفيذ عليها، وهو ما دفع التشريعات الحديثة إلى اعتماد وسائل إلكترونية تساعد في الكشف عن عناصر الذمة المالية للمدين.

1- دور الوسائل الرقمية في الكشف عن أموال المدين

تسمح الأنظمة الإلكترونية الحديثة لجهات التنفيذ بالوصول إلى المعلومات المتعلقة بأموال المدين من خلال قواعد البيانات الرسمية والربط الإلكتروني مع الجهات المصرفية والإدارية، بما يساعد على تحديد الأموال القابلة للحجز واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها. ويؤدي هذا الأسلوب إلى تجاوز الصعوبات التي كانت تواجه التنفيذ التقليدي نتيجة عدم معرفة الدائن بمصادر أموال المدين أو أماكن وجودها، مع بقاء استعمال هذه البيانات مرتبطًا بالحدود التي يقررها القانون (أبو الوفا، 2025، ص 621؛ عبد الهادي، ص 173).

وتتطلب عملية الاستعلام الإلكتروني عن الأموال وضع قواعد تحدد الجهات المخولة بطلب المعلومات، ونطاق البيانات التي يجوز الاطلاع عليها، والغاية القانونية من استخدامها، حتى لا يتحول الوصول الإلكتروني إلى أموال المدين إلى وسيلة تمس خصوصيته المالية خارج نطاق التنفيذ القضائي. ولهذا اتجهت بعض الأنظمة المقارنة إلى ربط الإفصاح عن الأموال بوجود أمر صادر من جهة مختصة أو بإجراء قانوني يبرر الحصول على المعلومات (Héron وLe Bars، 2023، p. 756).

2- تحديد الأموال محل التنفيذ في البيئة الرقمية

يسهم استخدام الوسائل الإلكترونية في تحديد الأموال محل التنفيذ بصورة أكثر دقة، سواء تعلقت هذه الأموال بالحسابات المصرفية أو الحقوق المالية أو الأموال المسجلة لدى الجهات الرسمية. ويترتب على ذلك إمكانية توجيه إجراءات التنفيذ إلى الأموال التي ثبت وجودها بدلًا من اتخاذ إجراءات عامة قد تؤدي إلى إطالة أمد التنفيذ أو تحميل أطرافه أعباء إجرائية غير لازمة (عطية، 2020، ص 79).

ويظل تحديد المال محل التنفيذ خاضعًا للقواعد الموضوعية والإجرائية التي تحكم الأموال الجائز التنفيذ عليها، إذ لا يؤدي استخدام التقنية إلى تعديل نطاق الأموال التي أجاز المشرع التنفيذ عليها أو استحداث حقوق جديدة للدائن، وإنما تقتصر وظيفتها على تسهيل الوصول إلى الأموال واتخاذ الإجراءات بشأنها وفق الضوابط القانونية (Théry، 2020، p. 292).

ثانيًا: إجراءات الحجز والتنفيذ على الأموال باستخدام الوسائل الرقمية

تعد إجراءات الحجز الإلكتروني من أبرز صور التنفيذ الجبري الإلكتروني، حيث انتقلت بعض مراحل الحجز من الإعلانات الورقية والإجراءات اليدوية إلى أوامر وبيانات يتم تداولها عبر الأنظمة الرقمية.

1- الحجز الإلكتروني على الأموال والحقوق المالية

يقوم الحجز الإلكتروني على إصدار إجراءات الحجز وإبلاغها إلى الجهات المختصة بالوسائل الرقمية المعتمدة، مثل الحجز على الحسابات المصرفية أو الحقوق المالية لدى الغير، مع إثبات كافة مراحل الإجراء داخل النظام الإلكتروني. ويتميز هذا النوع من الحجز بسرعة انتقال أمر الحجز وتقليل الفترة الزمنية الفاصلة بين صدوره وتنفيذه، بما يعزز فرص المحافظة على الأموال محل التنفيذ (شعبان، 2002، ص 96).

ويثير الحجز الإلكتروني عددًا من المسائل القانونية المرتبطة بحجية الأمر الإلكتروني، وتحديد وقت إنتاجه لآثاره، ومدى مسؤولية الجهة التي تتلقى أمر الحجز عن تنفيذ مضمونه، وهي مسائل دفعت التشريعات الحديثة إلى وضع قواعد خاصة لتنظيم العلاقة بين جهات التنفيذ والجهات الحائزة للأموال محل التنفيذ (بلماحي، 2008، ص 69).

2- الضمانات القانونية المصاحبة للتنفيذ الإلكتروني على الأموال

يخضع التنفيذ الإلكتروني على أموال المدين لمجموعة من الضمانات التي تكفل مشروعية الإجراءات وتحقيق التوازن بين حق الدائن في اقتضاء حقه وحق المدين في حماية أمواله من الإجراءات غير المشروعة. وتشمل هذه الضمانات ضرورة صدور الإجراء من الجهة المختصة، والتحقق من حدود الدين محل التنفيذ، وإتاحة وسائل الاعتراض والمنازعة عند تجاوز القواعد القانونية المنظمة للتنفيذ (إبراهيم، 2023، ص 533).

كما تفرض الطبيعة الرقمية لإجراءات التنفيذ ضرورة توفير حماية خاصة للبيانات المالية المتداولة أثناء التنفيذ، من خلال تأمين نظم المعلومات ومنع الاطلاع غير المشروع على البيانات المرتبطة بالمدين أو أمواله. ويؤكد ذلك أن تطوير وسائل التنفيذ لا ينفصل عن المحافظة على الضمانات الأساسية التي يقوم عليها

التنفيذ الجبري، وإنما يتطلب إعادة صياغة وسائل حمايتها بما يتلاءم مع طبيعة الإجراءات الإلكترونية (OECD، 2020، p. 71).

يرى الباحث أن القيمة الحقيقية للتنفيذ الجبري الإلكتروني لا تكمن في مجرد استبدال الوسيلة الورقية بالوسيلة الرقمية، وإنما في إعادة تنظيم إجراءات اقتضاء الحقوق بما يحقق قدرًا أكبر من السرعة والدقة مع المحافظة على الطبيعة القضائية للتنفيذ. فالتقنية الحديثة لا تنشئ سلطة جديدة لجهة التنفيذ، وإنما تقدم وسائل أكثر فاعلية لمباشرة الاختصاصات التي قررها القانون، ولذلك فإن نجاح هذا النظام يظل مرتبطًا بمدى التوفيق بين متطلبات السرعة الإجرائية والضمانات التي تحيط بحقوق الدائن والمدين على السواء.

المبحث الثاني: الأحكام القانونية للتنفيذ الجبري الإلكتروني وضماناته

يفرض التوسع في تطبيقات التنفيذ الجبري الإلكتروني إعادة النظر في عدد من الأحكام القانونية التي تحكم مباشرة إجراءات التنفيذ، بحيث تمتد الحماية القانونية إلى جميع مراحل التنفيذ التي تتم عبر الوسائل الرقمية، دون إخلال بالضمانات المقررة في القواعد العامة للتنفيذ الجبري. وقد اتجه الفقه المقارن والتشريعات الحديثة إلى إقرار قواعد تكفل سلامة الإجراءات الإلكترونية، وصحة المحررات والبيانات المتداولة، مع تقرير ضمانات قانونية تحول دون المساس بحقوق أطراف التنفيذ أو الإضرار بالمراكز القانونية التي يحميها القانون (إبراهيم، 2023، ص 536؛ الملاح، 2026، ص 27).

ويقتضي استكمال الدراسة بيان الضمانات القانونية التي تحكم التنفيذ الجبري الإلكتروني، ثم الوقوف على أبرز المعوقات التي قد تحد من فاعليته، مع بحث السبل الكفيلة بتطوير أحكامه في ضوء الاتجاهات التشريعية المقارنة. وتحقيقًا لذلك، جرى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، يخصص أولهما لضمانات التنفيذ الجبري الإلكتروني، بينما يتناول ثانيهما معوقات التنفيذ الجبري الإلكتروني وسبل تطويرها.

المطلب الأول: ضمانات التنفيذ الجبري الإلكتروني

تفرض الطبيعة الرقمية لإجراءات التنفيذ الجبري ضرورة إحاطة هذه الإجراءات بضمانات قانونية تكفل سلامتها وتحافظ على التوازن بين حق الدائن في اقتضاء حقه وحق المدين في صون مركزه القانوني، مع توفير الحماية اللازمة للبيانات والمحررات التي يقوم عليها التنفيذ الإلكتروني. ويقتضي بيان هذه الضمانات دراسة الحقوق المقررة لأطراف التنفيذ أثناء مباشرة إجراءاته، ثم بحث القواعد القانونية التي تنظم حماية البيانات والمحررات الإلكترونية المتداولة في مرحلة التنفيذ؛ لذلك ينقسم هذا المطلب إلى فرعين، يخصص أولهما للضمانات المقررة للمدين والدائن أثناء إجراءات التنفيذ الإلكتروني، بينما يتناول ثانيهما حماية البيانات والمحررات الإلكترونية في إجراءات التنفيذ.

الفرع الأول: الضمانات المقررة للمدين والدائن أثناء إجراءات التنفيذ الإلكتروني

ترتبط مشروعية التنفيذ الجبري الإلكتروني بتوفير ضمانات قانونية تكفل حماية جميع أطراف الخصومة التنفيذية، بحيث يؤدي التطور التقني إلى تيسير إجراءات التنفيذ دون أن يؤثر في الحقوق التي قررها القانون للدائن أو المدين. ومن ثم، فإن انتقال إجراءات التنفيذ إلى البيئة الرقمية يقتضي بقاء المبادئ العامة الحاكمة للتنفيذ قائمة، مع تطوير الوسائل التي تكفل احترامها عند مباشرة الإجراءات الإلكترونية (Ferrand، 2022، p. 241).

ويستلزم بيان هذه الضمانات الوقوف على الحقوق التي تكفل حماية الدائن عند مباشرة التنفيذ الإلكتروني، ثم بيان الضمانات المقررة للمدين بما يحول دون اتخاذ إجراءات تنفيذية تتجاوز الحدود التي رسمها القانون؛ لذلك ينقسم هذا الفرع إلى عنصرين، يتناول أولهما الضمانات المقررة للدائن في إجراءات التنفيذ الإلكتروني، بينما يخصص ثانيهما للضمانات المقررة للمدين أثناء هذه الإجراءات.

أولاً: الضمانات المقررة للدائن في إجراءات التنفيذ الإلكتروني

تقتضي حماية حق الدائن في مرحلة التنفيذ الإلكتروني تقرير ضمانات تكفل تمكينه من الوصول إلى حقه في أقصر وقت ممكن، مع المحافظة على سلامة الإجراءات وصحة نتائجها.

1- حق الدائن في مباشرة إجراءات التنفيذ الإلكتروني بكفاءة وفاعلية

يستمد الدائن حقه في التنفيذ الإلكتروني من السند التنفيذي الذي يخول له اقتضاء حقه جبراً عند امتناع المدين عن الوفاء، ومن ثم فإن توفير الوسائل الإلكترونية اللازمة لتحريك إجراءات التنفيذ ومتابعتها يعد ضمانة قانونية ترتبط بكفاءة العدالة التنفيذية. ويشمل ذلك تمكين الدائن من تقديم طلب التنفيذ، ومتابعة إجراءاته، والاطلاع على ما يصدر فيها من قرارات عبر المنصات المعتمدة، بما يكفل وضوح الإجراءات وإمكان مراقبتها طوال مراحل التنفيذ (إبراهيم، 2023، ص 536؛ الملاح، 2026، ص 27).

ويمتد هذا الحق إلى استفادة الدائن من وسائل الربط الإلكتروني التي تتيح سرعة الانتقال بين مراحل التنفيذ، والحصول على المعلومات التي يجيز القانون الإفصاح عنها، وإمكان مباشرة الإجراءات دون عوائق إدارية غير مبررة. ويظل استعمال هذه الوسائل مقيداً برقابة جهة التنفيذ، حتى يتحقق الغرض من التنفيذ دون إخلال بحقوق المدين أو تجاوز للحدود التي رسمها المشرع (عجابي، 2023، ص 567).

2- ضمانات المحافظة على حق الدائن أثناء التنفيذ الإلكتروني

تتطلب فاعلية التنفيذ الإلكتروني اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحيلولة دون ضياع محل التنفيذ أو التصرف فيه بما يضر بحقوق الدائن، وهو ما يبرر استخدام الوسائل الرقمية في سرعة اتخاذ إجراءات الإفصاح والحجز والإخطار متى توافرت شروطها القانونية. ويؤدي تقليص الفترة الزمنية بين تقديم الطلب واتخاذ الإجراء التنفيذي إلى تعزيز الحماية المقررة للدائن وتحقيق الغاية من التنفيذ الجبري (دويدار، 2025، ص 2207).

ويرتبط الحفاظ على حقوق الدائن كذلك بإمكان الاعتراض على أي إجراء إلكتروني من شأنه تعطيل التنفيذ بغير سند قانوني، مع إلزام جهة التنفيذ بتسبيب القرارات التي تؤثر في سير الإجراءات كلما اقتضى القانون ذلك، حتى تظل الحماية القضائية قائمة طوال مرحلة التنفيذ، بصرف النظر عن الوسيلة المستخدمة في مباشرته (Kramer، 2023، p. 118).

ثانيًا: الضمانات المقررة للمدين أثناء إجراءات التنفيذ الإلكتروني

تقوم الحماية القانونية للمدين في مجال التنفيذ الإلكتروني على احترام الضمانات التي تحكم التنفيذ الجبري بوجه عام، مع مراعاة الخصائص التي تفرضها الوسائل الرقمية عند مباشرة الإجراءات.

1- حق المدين في العلم بإجراءات التنفيذ وإبداء دفاعه

يعد علم المدين بالإجراءات التنفيذية من الضمانات الجوهرية التي يقوم عليها التنفيذ الجبري، ويظل هذا الحق قائماً عند استخدام الوسائل الإلكترونية، بحيث يتم الإعلان أو الإخطار بالطرق التي يقررها القانون، مع التحقق من وصول البيانات إلى المرسل إليه وفق الوسائل الفنية المعتمدة. ويترتب على ذلك تمكين المدين من مباشرة حقه في الاعتراض أو الوفاء أو إثارة المنازعات التنفيذية قبل اتخاذ الإجراءات التي تمس أمواله (عطية، 2020، ص 92).

ويمتد هذا الحق إلى تمكين المدين من الاطلاع على البيانات المرتبطة بالتنفيذ، والتأكد من سلامة الإجراءات التي اتخذت بحقه، مع توفير الوسائل القانونية التي تسمح بالطعن في الإجراء الإلكتروني متى شابه عيب يمس صحته أو أثر في ضمانات الدفاع. وتظل هذه الحماية من النظام العام الإجرائي، لما لها من أثر مباشر في صحة التنفيذ (Cuniberti، 2022، p. 204).

2- حماية المدين من التعسف في استعمال الوسائل الإلكترونية

يفرض استخدام الوسائل الرقمية في التنفيذ ضرورة وضع قيود تحول دون استعمالها على نحو يؤدي إلى المساس بحقوق المدين أو تجاوز حدود الدين محل التنفيذ. ولهذا تخضع إجراءات التنفيذ الإلكتروني لمبدأ التناسب، بحيث يقتصر التنفيذ على القدر اللازم لاستيفاء الحق، مع مراعاة الأموال التي يحظر القانون التنفيذ عليها، وعدم التوسع في جمع البيانات أو تداولها بغير مقتضى قانوني (الملاح، 2026، ص 58).

وتتصل هذه الحماية كذلك بإخضاع جميع الإجراءات الإلكترونية لرقابة القضاء، بحيث يظل للمدين الحق في طلب وقف التنفيذ أو إبطاله متى وقع الإجراء بالمخالفة للقانون أو تجاوز الحدود المقررة له. ويؤكد ذلك أن اعتماد الوسائل الرقمية لا يؤدي إلى تخفيف الضمانات الإجرائية، وإنما يقتضي تعزيزها بما يتلاءم مع طبيعة البيئة الإلكترونية التي تتم فيها إجراءات التنفيذ (ELI، 2022، p. 37).

الفرع الثاني: حماية البيانات والمحررات الإلكترونية في إجراءات التنفيذ

تقتضي مباشرة التنفيذ الجبري الإلكتروني تداول بيانات شخصية ومالية ومحررات رقمية تتصل بأطراف التنفيذ وبالإجراءات التي تتخذها جهة التنفيذ، الأمر الذي يجعل توفير الحماية القانونية لهذه البيانات والمحررات من المقومات الأساسية لصحة التنفيذ واستقراره. وترتبط هذه الحماية بسلامة الإجراءات التنفيذية بقدر ارتباطها بحماية الحقوق الموضوعية، إذ يترتب على الإخلال بها المساس بمشروعية التنفيذ وما ينتجه من آثار قانونية (Kuner، 2013، p. 327).

ويستلزم بحث هذه الحماية بيان القواعد القانونية التي تحكم البيانات الإلكترونية المتداولة أثناء التنفيذ، ثم الوقوف على الأحكام المنظمة للمحررات الإلكترونية وحجيتها وضمان سلامتها خلال مراحل التنفيذ؛ لذلك ينقسم هذا الفرع إلى عنصرين، يتناول أولهما الحماية القانونية للبيانات في إجراءات التنفيذ الإلكتروني، بينما يخصص ثانيهما لحماية المحررات الإلكترونية وضمان حجيتها أثناء التنفيذ.

أولاً: الحماية القانونية للبيانات في إجراءات التنفيذ الإلكتروني

ترتبط حماية البيانات في مرحلة التنفيذ الإلكتروني بضمان سلامة تداول المعلومات التي تستند إليها إجراءات التنفيذ، ثم تحديد الحدود القانونية لاستعمال هذه البيانات أثناء مباشرة التنفيذ.

1- سلامة البيانات المتداولة أثناء إجراءات التنفيذ الإلكتروني

تستند إجراءات التنفيذ الإلكتروني إلى تبادل قدر كبير من البيانات المتعلقة بأطراف التنفيذ، والأموال محل التنفيذ، والجهات المرتبطة بتنفيذه، الأمر الذي يقتضي إخضاع هذه البيانات لنظام قانوني يكفل سلامتها طوال مراحل تداولها. وتتحقق هذه الحماية من خلال قصر جمع البيانات على القدر اللازم لاتخاذ الإجراء التنفيذي، والتحقق من صحتها قبل الاعتماد عليها، مع حفظها داخل أنظمة إلكترونية توفر وسائل الحماية الفنية والقانونية التي تحول دون تعديلها أو العبث بها أو الوصول إليها من غير ذي صفة، بما يضمن صحة الإجراءات التي تباشر استناداً إليها ويعزز الثقة في منظومة التنفيذ الإلكتروني (الزهراني والسلمي، 2026، ص 157).

ويمتد الالتزام بحماية البيانات إلى جميع الجهات التي تتداولها خلال التنفيذ، سواء كانت جهات قضائية أو مصرفية أو إدارية، بحيث يقتصر استعمالها على الغرض الذي جمعت من أجله، مع حظر تداولها أو الإفصاح عنها خارج الحدود التي يقررها القانون. ويحقق هذا التنظيم التوازن بين حاجة جهة التنفيذ إلى الحصول على البيانات اللازمة لمباشرة اختصاصها، وبين حق أصحاب هذه البيانات في صون خصوصيتهم وعدم استخدامها في غير الأغراض المرتبطة بالتنفيذ الجبري (De Hert & Papakonstantinou، 2016، p. 194).

2- الضوابط القانونية لاستعمال البيانات الإلكترونية في التنفيذ

يفرض استخدام البيانات الإلكترونية في إجراءات التنفيذ احترام الضوابط التي رسمها القانون لاقتضاء الحقوق، بحيث يكون الحصول على البيانات واستعمالها مرتبطين بالإجراء التنفيذي المطلوب اتخاذه، دون تجاوز نطاقه أو الاحتفاظ بالبيانات بعد انتهاء الغرض الذي جمعت من أجله. ويؤدي الالتزام بهذه الضوابط إلى الحد من أي استعمال غير مشروع للبيانات، كما يوفر ضمانة قانونية لأطراف التنفيذ عند مباشرة الإجراءات الإلكترونية (الملاح، 2026، ص 58).

ويتطلب التطبيق السليم لهذه الضوابط تمكين صاحب الشأن من الاعتراض على أي استخدام للبيانات يخالف أحكام القانون، مع خضوع جميع إجراءات تداول البيانات لرقابة جهة القضاء المختصة. ويكفل ذلك المحافظة على سلامة الخصومة التنفيذية، ويحول دون اتخاذ إجراءات تستند إلى بيانات غير صحيحة أو تم الحصول عليها بوسائل تخالف الأحكام القانونية المنظمة للتنفيذ (Lynskey، 2015، p. 286).

ثانياً: حماية المحررات الإلكترونية وضمان حجيتها أثناء التنفيذ

تقتضي مباشرة التنفيذ الإلكتروني الاعتماد على محررات رقمية تثبت الإجراءات والقرارات التنفيذية، وهو ما يستوجب بيان الأحكام القانونية التي تكفل حجيتها، ثم بيان الوسائل التي تضمن سلامتها طوال مراحل التنفيذ.

1- الحجية القانونية للمحررات الإلكترونية في إجراءات التنفيذ

تمثل المحررات الإلكترونية الأساس الذي تقوم عليه غالبية إجراءات التنفيذ الإلكتروني، إذ تثبت من خلالها طلبات التنفيذ، والأوامر التنفيذية، والإعلانات، ومحاضر الإجراءات، وغيرها من التصرفات التي تنتج آثاراً قانونية أثناء التنفيذ. وتكتسب هذه المحررات حجيتها متى استوفت الشروط التي يقررها القانون، وفي مقدمتها إمكان التحقق من مصدرها، وسلامة محتواها، وثبوت تاريخ إنشائها، بما يجعلها صالحة للاحتجاج بها أمام جهة التنفيذ والقضاء عند قيام منازعة بشأنها (خاطر، 2026، ص 81).

وتؤدي الحجية المقررة للمحررات الإلكترونية دوراً جوهرياً في استقرار المعاملات التنفيذية، إذ تترتب عليها الآثار القانونية ذاتها التي تنتجها المحررات التقليدية متى تحققت الضوابط التشريعية والفنية اللازمة. ويظل تقدير هذه الحجية خاضعاً لرقابة القضاء، الذي يملك التحقق من استيفاء المحرر الإلكتروني لجميع الشروط القانونية قبل ترتيب آثاره في مواجهة أطراف التنفيذ (Paul، 2008، p. 183).

2- ضمان سلامة المحررات الإلكترونية أثناء التنفيذ

تستلزم سلامة المحررات الإلكترونية توفير وسائل قانونية وتقنية تكفل المحافظة عليها منذ إنشائها وحتى انتهاء إجراءات التنفيذ، بما يمنع إدخال أي تعديل عليها أو إتلافها أو استبدالها بغيرها. ويتحقق ذلك من خلال اعتماد وسائل التوقيع الإلكتروني، والتوثيق الرقمي، وأنظمة حفظ السجلات الإلكترونية، مع إثبات جميع العمليات التي ترد على المحرر بصورة تسمح بالرجوع إليها عند الاقتضاء، وهو ما يحقق استقرار الدليل الإلكتروني ويعزز الثقة في إجراءات التنفيذ (محمود، 2016، ص 1274).

ويرتبط الحفاظ على سلامة المحررات الإلكترونية باستمرار الرقابة القضائية على إجراءات إنشائها وتداولها والاحتجاج بها، مع تمكين الخصوم من مناقشة صحتها والطعن عليها متى قام سبب قانوني يبرر ذلك. ويؤكد هذا التنظيم أن الثقة في المحررات الإلكترونية لا تقوم على الوسيلة التقنية وحدها، وإنما تستند كذلك إلى الضمانات القانونية التي تحيط بها طوال مراحل التنفيذ الجبري، وهو ما يكفل استقرار المعاملات التنفيذية في البيئة الرقمية (Boss & Kilian، 2008، p. 219).

ويرى الباحث أن الضمانات القانونية في التنفيذ الجبري الإلكتروني ينبغي أن تنصرف إلى حماية الإجراء التنفيذي ذاته بقدر انصرافها إلى حماية أطرافه، لأن سلامة البيانات والمحررات الإلكترونية تمثل الأساس الذي تقوم عليه مشروعية التنفيذ في البيئة الرقمية. ومن ثم فإن كفاية التنظيم التشريعي في هذا المجال تقاس بقدرته على الجمع بين سرعة تداول البيانات وإمكان الاعتماد عليها من ناحية، وبين إخضاعها لرقابة قضائية فعالة تكفل سلامة الدليل الإلكتروني وتحول دون المساس بالحقوق التي يقررها السند التنفيذي من ناحية أخرى.

المطلب الثاني: معوقات التنفيذ الجبري الإلكتروني وسبل تطويره

يرتبط نجاح التنفيذ الجبري الإلكتروني بوجود منظومة تشريعية وتقنية قادرة على استيعاب متطلبات البيئة الرقمية، وهو ما يقتضي معالجة العقبات التي قد تعوق مباشرة إجراءاته أو تحد من فاعليته العملية. كما يقتضي الأمر الإفادة من التجارب التشريعية المقارنة التي انتهجت حلولًا قانونية لتنظيم التنفيذ الإلكتروني، بما يكفل تطوير القواعد الإجرائية وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في تنفيذ الأحكام القضائية. وتحقيقًا لذلك ينقسم هذا المطلب إلى فرعين، يخصص أولهما للإشكالات القانونية والعملية التي تواجه التنفيذ الجبري الإلكتروني، بينما يتناول ثانيهما تطوير التشريع الإجرائي في ضوء التجارب المقارنة.

الفرع الأول: الإشكالات القانونية والعملية التي تواجه التنفيذ الجبري الإلكتروني

يثير تطبيق التنفيذ الجبري الإلكتروني عدداً من المسائل القانونية والعملية التي ترتبط بحداثة هذا النظام وتعدد الجهات المشاركة في إجراءاته، وهو ما ينعكس على مدى فاعلية التنفيذ وتحقيق الغاية منه. وتختلف هذه الإشكالات باختلاف البيئة التشريعية والإمكانات التقنية المتوافرة، إلا أنها تجتمع في تأثيرها المباشر في سلامة الإجراءات وسرعة اقتضاء الحقوق.

ويقتضي الوقوف على هذه الإشكالات التمييز بين ما يرجع إلى البناء التشريعي المنظم للتنفيذ الإلكتروني، وما يتصل بالتطبيق العملي وإدارة المنظومة الرقمية؛ لذلك ينقسم هذا الفرع إلى عنصرين، يتناول أولهما

الإشكالات القانونية التي تواجه التنفيذ الجبري الإلكتروني، بينما يخصص ثانيهما للإشكالات العملية المرتبطة بتطبيقه.

أولاً: الإشكالات القانونية للتنفيذ الجبري الإلكتروني

ترتبط الإشكالات القانونية بمدى كفاية النصوص التشريعية لاستيعاب إجراءات التنفيذ الإلكتروني، ثم بقدرتها على توفير الحماية القانونية للمراكز التي تنشأ خلال مرحلة التنفيذ.

1- القصور التشريعي في تنظيم إجراءات التنفيذ الجبري الإلكتروني

يقتضي نجاح التنفيذ الجبري الإلكتروني وجود قواعد إجرائية دقيقة تنظم جميع مراحله منذ تقديم طلب التنفيذ وحتى تمام استيفاء الحق، غير أن عدداً من التشريعات ما زال يكتفي بإيراد أحكام عامة تتعلق بالتحول الرقمي أو بالإثبات الإلكتروني دون وضع تنظيم متكامل لإجراءات التنفيذ ذاتها. ويترتب على ذلك بقاء العديد من المسائل العملية خاضعة للاجتهاد الإداري أو القضائي، وهو ما قد يؤدي إلى اختلاف التطبيق من جهة إلى أخرى ويؤثر في استقرار المعاملات التنفيذية (دويدار، 2025، ص 2188؛ خاطر، 2026، ص 89).

وتزداد الحاجة إلى التدخل التشريعي كلما اتسع نطاق الوسائل الرقمية المستخدمة في التنفيذ، لأن استقرار المراكز القانونية يقتضي تحديد الإجراءات التي يجوز مباشرتها إلكترونياً، وبيان شروط صحتها، وآثار مخالفتها، والجهة المختصة بالرقابة عليها. ويحقق هذا التنظيم قدراً أكبر من اليقين القانوني، كما يسهم في توحيد التطبيق القضائي ويحد من المنازعات التي تنشأ بسبب غموض النصوص أو قصورها (Ferrand، 2022، p. 311؛ Kramer، 2023، p. 167).

2- الإشكالات المرتبطة بالإثبات وحجية الإجراءات الإلكترونية

يفرض التنفيذ الإلكتروني الاعتماد على مستندات وسجلات ورسائل رقمية تثبت مختلف الإجراءات التنفيذية، وهو ما يثير عدداً من المسائل المتعلقة بحجية هذه الوسائل ومدى كفايتها لإثبات الإجراءات عند قيام منازعة بشأنها. وتزداد أهمية هذه المسألة إذا تعلق الأمر بإثبات تاريخ اتخاذ الإجراء، أو التحقق من صدوره عن الجهة المختصة، أو إثبات وصول الإعلانات والإخطارات الإلكترونية إلى ذوي الشأن، باعتبار أن هذه البيانات يترتب عليها آثار إجرائية تمس صحة التنفيذ (محمود، 2016، ص 1256؛ محمد، 2021، ص 226).

ويتصل بذلك ضرورة وضع ضوابط قانونية موحدة لإثبات سلامة السجلات الإلكترونية، والتحقق من عدم تعرضها للتعديل أو الإتلاف، مع بيان القيمة القانونية لكل وسيلة من وسائل الإثبات الرقمية. ويؤدي وضوح هذه الضوابط إلى تعزيز الثقة في إجراءات التنفيذ الإلكتروني، ويمنح القاضي معياراً مستقراً عند الفصل في المنازعات التنفيذية التي تقوم على الدليل الإلكتروني (Mason، 2016، p. 118؛ Paul، 2008، p. 204).

ثانياً: الإشكالات العملية للتنفيذ الجبري الإلكتروني

ترتبط الإشكالات العملية للتنفيذ الجبري الإلكتروني بمدى قدرة المؤسسات القضائية والجهات المعاونة لها على تطبيق هذا النظام بكفاءة، إذ لا يكفي الاعتراف التشريعي بالوسائل الرقمية ما لم تتوافر الإمكانات البشرية والفنية القادرة على تشغيلها وإدارتها بصورة تحقق الغاية من التنفيذ. وتظهر هذه الإشكالات في الجوانب التقنية والإدارية، وكذلك في مدى جاهزية الجهات القائمة على التنفيذ للتعامل مع متطلبات العمل الإلكتروني.

1- المعوقات التقنية والإدارية في تنفيذ الأحكام إلكترونياً

تواجه منظومة التنفيذ الجبري الإلكتروني مجموعة من الصعوبات المرتبطة بالبنية التقنية اللازمة لتشغيلها، وفي مقدمتها كفاءة الأنظمة الإلكترونية، وقدرتها على حفظ البيانات ومعالجتها بصورة آمنة، ومدى التكامل بين قواعد البيانات التابعة للجهات المختلفة ذات الصلة بالتنفيذ. وتؤثر هذه الجوانب بصورة مباشرة في سرعة الإجراءات ودقتها، إذ إن أي خلل تقني قد يؤدي إلى تأخير التنفيذ أو تعطيل بعض مراحله أو إثارة منازعات بشأن صحة الإجراءات التي تمت إلكترونياً (نجار، 2024، ص 572؛ محمود، 2025، ص 655).

وتتصل المعوقات الإدارية بمدى قدرة الجهات القائمة على التنفيذ على إعادة تنظيم إجراءات العمل بما يتناسب مع الوسائل الإلكترونية، إذ يتطلب الأمر تحديد الاختصاصات بدقة، ووضع آليات واضحة للتعامل مع الطلبات والبيانات الرقمية، وتوفير وسائل المتابعة والرقابة على سير الإجراءات. كما تفرض هذه المرحلة

ضرورة تحقيق التنسيق بين المحاكم والجهات المرتبطة بالتنفيذ حتى لا يؤدي اختلاف النظم الإلكترونية المستخدمة إلى إضعاف فاعلية التنفيذ أو إطالة إجراءاته (Susskind، 2019، p. 142؛ Carroll، 2022، p. 176).

2- التحديات المرتبطة بالتأهيل المؤسسي والثقة في نظام التنفيذ الإلكتروني

يفرض الانتقال إلى التنفيذ الجبري الإلكتروني تطوير القدرات البشرية للعاملين في مجال التنفيذ، لأن نجاح النظام يرتبط بقدرة القائمين عليه على التعامل مع الوسائل التقنية وفهم القواعد القانونية المنظمة لها. ويشمل ذلك تدريب القضاة وأعوان التنفيذ والموظفين المختصين على استخدام المنصات الإلكترونية، والتعامل مع المحررات الرقمية، وفهم الآثار القانونية للإجراءات التي تتم عبر الوسائل التقنية (عجابي، 2023، ص 569؛ عطية، 2020، ص 116).

كما يرتبط نجاح التنفيذ الإلكتروني بمدى ثقة المتعاملين معه في سلامة إجراءاته وعدالة نتائجه، وهي ثقة لا تتحقق بمجرد استخدام الوسائل الرقمية، وإنما تستند إلى وضوح القواعد المنظمة لها، وضمان حماية البيانات، وتوفير وسائل الاعتراض والمراجعة القضائية عند حدوث أي خلل. ومن ثم فإن تطوير التنفيذ الإلكتروني يقتضي الجمع بين التطوير التقني والتأصيل القانوني، بما يضمن استمرار الضمانات الأساسية للتنفيذ الجبري مع الاستفادة من مزايا الوسائل الحديثة (Lynskey، 2015، p. 318؛ Zuckerman، 2021، p. 1298).

الفرع الثاني: تطوير التشريع الإجرائي في ضوء التجارب المقارنة

يفرض التوسع في تطبيقات التنفيذ الجبري الإلكتروني مراجعة القواعد الإجرائية التقليدية بما يكفل استيعاب الوسائل الرقمية وإدماجها في منظومة التنفيذ القضائي وفق ضوابط قانونية واضحة. وقد اتجهت العديد من التشريعات المقارنة إلى تحديث قوانين التنفيذ وربطها بالتحول الرقمي، مع المحافظة على المبادئ الأساسية التي يقوم عليها التنفيذ الجبري، وهو ما يقتضي الوقوف على أبرز الاتجاهات التشريعية التي يمكن الإفادة منها عند تطوير التنظيم القانوني للتنفيذ الإلكتروني.

ويستلزم بحث هذا الموضوع بيان الاتجاهات الحديثة التي أخذت بها التشريعات المقارنة في تنظيم التنفيذ الإلكتروني، ثم الوقوف على الوسائل الكفيلة بتطوير التشريع الإجرائي بما يحقق التوازن بين التطور التقني والضمانات القضائية؛ لذلك ينقسم هذا الفرع إلى عنصرين، يتناول أولهما الاتجاهات التشريعية الحديثة في تنظيم التنفيذ الجبري الإلكتروني، بينما يخصص ثانيهما لآليات تطوير التشريع الإجرائي في ضوء التجارب المقارنة.

أولاً: الاتجاهات التشريعية الحديثة في تنظيم التنفيذ الجبري الإلكتروني

تعكس التجارب التشريعية المقارنة اتجاهاً متزايداً نحو إدماج الوسائل الرقمية في إجراءات التنفيذ، مع المحافظة على البناء القانوني للتنفيذ الجبري وإخضاع جميع إجراءاته لرقابة القضاء.

1- تحديث القواعد الإجرائية المنظمة للتنفيذ الإلكتروني

اتجهت بعض التشريعات الحديثة إلى إدخال تعديلات متتابعة على قوانين التنفيذ بهدف استيعاب الوسائل الإلكترونية في مختلف مراحل التنفيذ، فأجازت تقديم طلبات التنفيذ رقمياً، والاعتماد على الإعلانات الإلكترونية، وإدارة ملفات التنفيذ من خلال منصات قضائية موحدة، مع بيان الآثار القانونية المترتبة على هذه الإجراءات. وقد أدى هذا الاتجاه إلى تقليل الإجراءات الشكلية المرتبطة بالتنفيذ، مع المحافظة على الضمانات التي تحكم مباشرة التنفيذ الجبري (خاطر، 2026، ص 95؛ محمد، 2021، ص 247).

ويتضح من التطبيقات المقارنة أن نجاح هذه التعديلات ارتبط بوجود تنظيم تشريعي يحدد على نحو دقيق الإجراءات التي يجوز مباشرتها إلكترونياً، وشروط صحتها، والجهة المختصة بالإشراف عليها، مع تقرير وسائل للطعن والمراجعة تكفل استمرار الرقابة القضائية على جميع مراحل التنفيذ، بما يحقق استقرار المعاملات التنفيذية ويعزز الثقة في الوسائل الرقمية (Héron & Le Bars، 2023، p. 781).

2- التكامل الإلكتروني بين جهات التنفيذ والجهات المعاونة

اتجهت الأنظمة القانونية الحديثة إلى إنشاء منظومات إلكترونية تربط جهات التنفيذ بالمؤسسات التي تتولى حفظ البيانات المالية أو الإدارية، بما يسمح بتبادل المعلومات اللازمة لاتخاذ الإجراءات التنفيذية في وقت

مناسب ووفق الضوابط التي يقررها القانون. ويؤدي هذا التكامل إلى تقليص الوقت اللازم للحصول على المعلومات، ويحد من تعدد الإجراءات التي كانت تستلزمها المخاطبات الورقية بين الجهات المختلفة (نجار، 2024، ص 601؛ الزهراني والسلمي، 2026).

ويرتبط نجاح هذا التكامل بوجود قواعد قانونية تنظم تبادل البيانات بين الجهات المختلفة، وتحدد مسؤولية كل جهة عن سلامة البيانات التي تقدمها، مع توفير وسائل تقنية تحول دون إساءة استخدامها. ويؤدي هذا التنظيم إلى رفع كفاءة التنفيذ، مع المحافظة على الحقوق التي يحميها القانون لجميع أطراف التنفيذ (CEPEJ، 2022، p. 27).

ثانياً: آليات تطوير التشريع الإجرائي في ضوء التجارب المقارنة

يقتضي تطوير التشريع الإجرائي تجاوز مجرد النص على جواز استخدام الوسائل الإلكترونية، إلى وضع تنظيم متكامل يحدد الإجراءات والضمانات والمسؤوليات المرتبطة بالتنفيذ الجبري الإلكتروني.

1- استحداث تنظيم تشريعي متكامل للتنفيذ الجبري الإلكتروني

تستوجب متطلبات العدالة الرقمية إدراج أحكام خاصة بالتنفيذ الإلكتروني ضمن قوانين المرافعات أو قوانين التنفيذ، بحيث تتناول إجراءات تقديم الطلبات، والإعلان الإلكتروني، والحجز الرقمي، وإدارة ملف التنفيذ، وحجية المحررات الإلكترونية، ووسائل الاعتراض على الإجراءات الرقمية، بما يؤدي إلى توحيد الأحكام القانونية وتوفير قدر أكبر من الاستقرار التشريعي. ويحقق هذا الاتجاه وضوحاً في التطبيق، ويحد من اللجوء إلى القواعد العامة لمعالجة مسائل تفرضها الطبيعة الخاصة للتنفيذ الإلكتروني (دويدار، 2025، ص 2221؛ محمود، 2016، ص 1292).

ويستدعي هذا التنظيم تحديد الضوابط الفنية التي يجب توافرها في الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في التنفيذ، مع النص على الآثار القانونية المترتبة على الأعطال التقنية أو الأخطاء الإلكترونية، وبيان المسؤولية المترتبة عليها، بما يوفر حماية قانونية لجميع أطراف التنفيذ ويمنع تضارب التطبيقات القضائية (Zuckerman، 2021، p. 1316).

2- تعزيز التعاون المؤسسي والاستفادة من التجارب المقارنة

يرتبط نجاح التشريع الإجرائي بقدرته على الاستفادة من التطبيقات التي أثبتت كفاءتها في الأنظمة المقارنة، سواء فيما يتعلق بإدارة منصات التنفيذ، أو الربط الإلكتروني بين الجهات، أو اعتماد وسائل التحقق الرقمي، أو تنظيم تداول البيانات والمحررات الإلكترونية. ويؤدي نقل هذه الخبرات في ضوء خصوصية كل نظام قانوني إلى تطوير منظومة التنفيذ دون الإخلال بالمبادئ المستقرة في قانون المرافعات (الحربي، 2025؛ محمود، 2025، ص 688).

كما يقتضي تطوير التشريع اعتماد مراجعة دورية للنصوص المنظمة للتنفيذ الإلكتروني، حتى تظل مواكبة للتطور التقني المتسارع، مع إتاحة المجال لإصدار اللوائح التنفيذية والتعليمات الفنية التي تعالج المسائل المستجدة دون حاجة إلى تعديل تشريعي متكرر. ويكفل هذا النهج استقرار التنظيم القانوني من ناحية، ومرونته في مواجهة التطورات العملية من ناحية أخرى (Kramer، 2023، p. 214).

ويرى الباحث أن التمييز بين التنفيذ الجبري الإلكتروني والتنفيذ الجبري التقليدي لا يقوم على اختلاف الغاية أو الطبيعة القانونية للتنفيذ، وإنما يقوم على اختلاف الوسيلة التي تباشر من خلالها الإجراءات. فالسند التنفيذي، والسلطة القضائية، والضمانات المقررة لأطراف التنفيذ تظل ثابتة في كلا النظامين، بينما يتركز التطور في الوسائل الإجرائية التي أصبحت تعتمد على البيئة الرقمية بما يحقق سرعة الإنجاز ودقة الإجراء. ومن ثم فإن نجاح التنفيذ الإلكتروني يظل مرهوناً بقدرته على المحافظة على الضمانات التي استقر عليها التنفيذ التقليدي مع تطوير وسائل مباشرتها، دون المساس بالتوازن الذي يقوم عليه قانون التنفيذ الجبري.

الخاتمة

تؤكد الدراسة أن التطور التقني الذي تشهده منظومة العدالة لم يعد مقصوراً على رقمنة الخدمات القضائية، وإنما امتد إلى مرحلة التنفيذ الجبري بوصفها الحلقة التي تترجم الأحكام القضائية إلى مراكز قانونية مستقرة. وقد اقتضى ذلك إعادة النظر في العديد من القواعد الإجرائية التقليدية بما يضمن توافقها مع متطلبات البيئة

الرقمية، مع الحفاظ على الضمانات التي استقر عليها قانون التنفيذ باعتبارها من المقومات الأساسية لحماية الحقوق وصون الثقة في العدالة.
وتبين من الدراسة أن نجاح التنفيذ الجبري الإلكتروني يرتبط بوجود بناء تشريعي متكامل يحدد إجراءات التنفيذ الرقمية، ويبين وسائل مباشرتها وآثارها القانونية، ويضبط مسؤولية الجهات القائمة عليها، مع توفير الضمانات الكفيلة بحماية البيانات والمحررات الإلكترونية، وإخضاع جميع الإجراءات لرقابة قضائية فعالة.
كما كشفت الدراسة أن التطور التقني، على أهميته، لا يحقق الغاية المرجوة منه ما لم يقترن بقواعد قانونية واضحة تستوعب المستجدات العملية وتحد من التباين في التطبيق.
كما أظهرت الدراسة أن التجارب التشريعية المقارنة اتجهت إلى بناء منظومات تنفيذ إلكترونية تعتمد على التكامل بين الجهات القضائية والجهات المعاونة، مع توظيف الوسائل الرقمية في الإعلان والحجز والإفصاح عن الأموال وإدارة ملفات التنفيذ، وهو ما أسهم في رفع كفاءة التنفيذ وتقليص الزمن اللازم لاستيفاء الحقوق.
وقد كشفت هذه التجارب عن حلول تشريعية يمكن الإفادة منها عند تطوير التشريعات العربية، مع مراعاة خصوصية كل نظام قانوني وطبيعة البنية المؤسسية التي يقوم عليها.
وانتهت الدراسة إلى أن مستقبل التنفيذ الجبري يرتبط بقدرة التشريع الإجرائي على مواكبة التطور الرقمي من خلال تنظيم قانوني متوازن يجمع بين السرعة والدقة وضمانات المشروعية، ويعزز الاعتماد على الوسائل الإلكترونية دون إخلال بالمبادئ المستقرة في قانون التنفيذ. ويقتضي ذلك استمرار المراجعة التشريعية، وتطوير البنية المؤسسية والتقنية، وترسيخ التعاون بين السلطات القضائية والجهات ذات الصلة، بما يحقق فعالية التنفيذ ويعزز استقرار المعاملات وثقة المتقاضين في العدالة الرقمية.

أولاً- النتائج

1- انتهت الدراسة إلى أن التنفيذ الجبري الإلكتروني لا يمثل نظاماً قانونياً مستقلاً عن التنفيذ الجبري التقليدي، وإنما يعد تطويراً لوسائل مباشرة الإجراءات التنفيذية في البيئة الرقمية، مع بقاء المبادئ العامة للتنفيذ والسند التنفيذي والضمانات القضائية محتفظة بوظيفتها القانونية دون تغيير.

2- كشفت الدراسة أن فعالية التنفيذ الجبري الإلكتروني ترتبط بوجود تنظيم تشريعي متكامل يتناول جميع مراحل التنفيذ، بدءاً من تقديم الطلب الإلكتروني وانتهاءً باستيفاء الحق، بما يحد من التفاوت في التطبيق ويحقق قدراً أكبر من الاستقرار القانوني.

3- أسفرت الدراسة عن أن الاقتصار على النصوص العامة المنظمة للتحول الرقمي أو المعاملات الإلكترونية لا يكفي لتنظيم التنفيذ الجبري الإلكتروني، إذ تفرض خصوصية هذه المرحلة إفراد قواعد إجرائية تبين إجراءات التنفيذ وآثارها وضمانات صحتها.

4- أوضحت الدراسة أن نجاح التنفيذ الإلكتروني يتوقف على تحقيق التوازن بين سرعة الإجراءات وحماية الحقوق، بحيث تظل ضمانات المدين والدائن قائمة بذات القوة التي قررها قانون التنفيذ، مع تكييف وسائل مباشرتها بما يتوافق مع الوسائط الرقمية.

5- بينت الدراسة أن حماية البيانات والمحررات الإلكترونية تمثل ضمانة إجرائية أصيلة في التنفيذ الجبري الإلكتروني، لأن سلامة هذه البيانات ترتبط ارتباطاً مباشراً بصحة الإجراءات التنفيذية وحجية ما يترتب عليها من آثار قانونية.

6- انتهت الدراسة إلى أن الحجية القانونية للمحررات الإلكترونية في مجال التنفيذ تقوم على توافر الضوابط القانونية والفنية التي تكفل سلامة المحرر وإمكان التحقق من مصدره وثبات مضمونه، بما يسمح بالاحتجاج به أمام جهة التنفيذ والقضاء.

7- أثبتت الدراسة أن نجاح التنفيذ الجبري الإلكتروني يتطلب تكاملاً مؤسسياً بين المحاكم والجهات المالية والإدارية وغيرها من الجهات ذات الصلة، حتى يتم تبادل البيانات اللازمة للتنفيذ وفق ضوابط قانونية تحقق الكفاءة وتحافظ على الحقوق.

8- كشفت الدراسة أن عدداً من التجارب المقارنة اتجه إلى بناء منظومة تنفيذ إلكترونية تقوم على الربط الرقمي بين الجهات المختصة، مع تنظيم وسائل الإعلان والحجز والإفصاح الإلكتروني، وهو ما انعكس على سرعة تنفيذ الأحكام وتعزيز فاعلية الحماية القضائية.
9- بينت الدراسة أن التطور التقني، على أهميته، يظل وسيلة لخدمة العدالة التنفيذية، بينما تبقى الضمانات الإجرائية والرقابة القضائية الأساس الذي تستمد منه إجراءات التنفيذ مشروعيتها وقابليتها لإنتاج آثارها القانونية.
10- خلصت الدراسة إلى أن تطوير التشريع الإجرائي في مجال التنفيذ الجبري الإلكتروني يقتضي الانتقال من مرحلة إدخال الوسائل الرقمية إلى مرحلة بناء تنظيم قانوني متكامل يستوعب التطورات التقنية المتلاحقة، ويضمن استقرار المعاملات التنفيذية ويعزز الثقة في العدالة الرقمية.

ثانياً- التوصيات

1- توصي الدراسة بإفراد تنظيم تشريعي متكامل للتنفيذ الجبري الإلكتروني ضمن قانون المرافعات أو في قانون مستقل للتنفيذ، يتناول إجراءات التنفيذ الرقمية منذ تقديم الطلب وحتى إقفال ملف التنفيذ، مع تحديد الآثار القانونية لكل إجراء وضوابط صحته، بما يحقق الاستقرار التشريعي ويحد من تباين التطبيق القضائي.
2- من المأمول أن تتجه التشريعات إلى وضع قواعد قانونية تنظم التكامل الإلكتروني بين المحاكم والجهات المصرفية والسجلات العقارية والجهات الإدارية، بما يسمح بتبادل البيانات اللازمة للتنفيذ عبر قنوات مؤمنة، مع تحديد مسؤولية كل جهة عن صحة البيانات التي تقدمها وآليات مراجعتها.
3- تقترح الدراسة النص صراحة على الأحكام المنظمة للحجز والتنفيذ على الأموال الرقمية والأصول الافتراضية والحسابات الإلكترونية، مع بيان إجراءات الإفصاح عنها وضوابط تجميدها واستيفاء الحقوق منها، حتى يواكب التشريع التطور الذي تشهده صور الأموال محل التنفيذ في البيئة الرقمية.
4- توصي الدراسة بتطوير القواعد القانونية المنظمة لحماية البيانات المتداولة أثناء التنفيذ الجبري الإلكتروني، من خلال تقرير ضمانات تكفل قصر استخدامها على أغراض التنفيذ، وتحديد المسؤولية القانونية المترتبة على إساءة تداولها أو الإفصاح عنها أو الاحتفاظ بها بغير مقتضى قانوني.
5- من المأمول أن يحيط المشرع المحررات الإلكترونية المستخدمة في إجراءات التنفيذ بضمانات قانونية أكثر تفصيلاً، تتناول شروط حجيتها، ووسائل التحقق من سلامتها، وآليات الطعن عليها، بما يعزز الثقة في الدليل الإلكتروني ويحقق استقرار المعاملات التنفيذية.
6- تقترح الدراسة إنشاء منصات تنفيذ قضائية موحدة تتكامل مع قواعد البيانات الرسمية، بحيث تتيح مباشرة جميع إجراءات التنفيذ إلكترونياً عبر منظومة واحدة، مع إخضاعها لرقابة قضائية مستمرة تضمن سلامة الإجراءات وحماية حقوق أطراف التنفيذ.
7- توصي الدراسة بتبني برامج تدريب وتأهيل متخصصة للقضاة وأعضاء أجهزة التنفيذ والكوادر الفنية، تجمع بين الجوانب القانونية والتقنية للتنفيذ الإلكتروني، بما يسهم في توحيد التطبيق العملي ورفع كفاءة إدارة المنازعات التنفيذية في البيئة الرقمية.
8- من المأمول أن تتجه السلطات التشريعية إلى اعتماد آلية للمراجعة الدورية للنصوص المنظمة للتنفيذ الجبري الإلكتروني، بما يسمح باستيعاب المستجدات التقنية المتلاحقة، ويضمن استمرار ملاءمة القواعد الإجرائية للتطور الذي تشهده وسائل التنفيذ الحديثة دون الحاجة إلى تدخلات تشريعية متباعدة.
9- توصي الدراسة بتعزيز التعاون التشريعي والقضائي بين الدول العربية والاستفادة من التجارب الأوروبية الرائدة في مجال التنفيذ الجبري الإلكتروني، من خلال تبادل الخبرات وصياغة مبادئ إجرائية مشتركة، بما يسهم في تقارب الأنظمة القانونية، ويدعم بناء منظومة تنفيذ رقمية أكثر كفاءة وقدرة على مواكبة التطورات المستقبلية.

المراجع

أولاً: الكتب

أبو الوفا، أحمد. (د.ت.). إجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية. دار النهضة العربية.

راغب، وجدي. (2015). النظرية العامة للتنفيذ القضائي في قانون المرافعات المدنية والتجارية. دار النهضة العربية.
عبد الهادي، عمر زكي. (د.ت.). مبادئ التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية. دار النهضة العربية.
عبد اللطيف، محمد. (2014). منازعات التنفيذ (ط. 1). دار الجامعة الجديدة.
والي، فتحي. (د.ت.). التنفيذ الجبري في المواد المدنية والتجارية. دار النهضة العربية.
هندي، أحمد. (د.ت.). التنفيذ الجبري. دار الجامعة الجديدة.

ثانياً: الدوريات والمقالات

إبراهيم، رؤى خليل. (2023). وسائل التنفيذ الجبري بين الضمانات والقيود من منظور العدالة: دراسة مقارنة. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 12(47)، ج 2.
بلماحي، زين العابدين. (2008). الوسائل القانونية لضمان تنفيذ القرارات القضائية الإدارية. مجلة العلوم الإنسانية، (29.(
الحربي، جنا خالد. (2025). الذكاء الاصطناعي وأثره في كفاءة إجراءات التنفيذ الجبري للأحكام القضائية: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة البحوث القانونية والإدارية، 4(12)
خاطر، طلعت يوسف حلمي. (2026). السندات التنفيذية المستحدثة في قانون التنفيذ القضائي القطري رقم (4) لسنة 2024: دراسة تحليلية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (95)
دويدار، إبراهيم كمال محمد. (2025). النفاذ المعجل للأحكام الابتدائية ودور الذكاء الاصطناعي في التنفيذ الجبري. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 67(2)
الزهراني، أحلام سعد عبد الله، والسلمي، الهنوف عبدالعزيز. (2026). الضوابط النظامية لتفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي في نظام التنفيذ وإجراءاته: دراسة تحليلية. المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية، 5(1)
شعبان، نعيمة. (2002). محاولة في دراسة طرق التنفيذ الجبري. مجلة العلوم الإنسانية، (17)
عجابي، إلياس. (2023). مقومات فعالية المحضر القضائي في التنفيذ. مجلة المفكر، 18(1)
عطية، محمد فتحي رزق الله. (2020). المعوقات الإجرائية في تنفيذ الأحكام القضائية. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، (35)، ج 2.
محمود، أحمد سيد أحمد. (2016). نحو فكرة تأمينات قضائية في مجال التنفيذ الجبري: دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة. مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، 58(1)
محمود، خالد أبو الوفا محمد. (2025). الأولوية الإجرائية في التنفيذ الجبري. مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، (1)
محمد، محمود مختار عبدالمغيث. (2021). الاتجاهات الحديثة في قانون التنفيذ الفرنسي الجديد وفقًا لآخر تعديلاته. مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، (45)
الملاح، نورهان محمود. (2026). مبدأ التناسب والعدالة الإجرائية في إجراءات التنفيذ الجبري: دراسة مقارنة قائمة على الحقوق. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، (47)
نجار، عمرو محمد ناجي. (2024). آليات إدخال التحول الرقمي في المنظومة القضائية. مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، 1(3)

ثالثاً: المراجع الأجنبية

Boss, A. H., & Kilian, W. (2008). The United Nations Convention on the Use of Electronic Communications in International Contracts. Kluwer Law International.
Cadiet, L. (2022). Droit judiciaire privé. LexisNexis.
Carroll, D. L. (2022). Digital justice: Technology and the transformation of legal services. Cambridge University Press.
CEPEJ. (2018). European ethical charter on the use of artificial intelligence in judicial systems and their environment. Council of Europe.
CEPEJ. (2022). Guidelines on electronic court filing and digital justice. Council of Europe.
Cuniberti, G. (2022). Civil justice in the digital age. Edward Elgar Publishing.
De Hert, P., & Papakonstantinou, V. (2016). The new General Data Protection Regulation: Still a sound system for the protection of individuals? Computer Law & Security Review, 32(2), 179–194.
European Commission. (2022). European e-Justice portal.
Ali, A. S. M., & Qazima, A. S. H. (2025). Seller and Buyer Obligations in the Contract of Sale of a Commercial Establishment. *مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية*, *10*(4), 616-646.
European Commission. (2023). Digitalisation of justice in the European Union.
European Law Institute. (2022). Principles governing the use of digital technology in civil justice.
Ferrand, F. (2022). Droit et pratique des voies d'exécution. Dalloz.
Guinchard, S. (2023). Droit de l'exécution. Dalloz.

Héron, J., & Le Bars, T. (2023). Droit judiciaire privé. LGDJ.
Julien, P. (2021). Droit des procédures civiles d'exécution. LGDJ.
Kramer, X. (2023). Digitisation and civil justice in Europe. Eleven International Publishing.
Kuner, C. (2013). Transborder data flows and data privacy law. Oxford University Press.
Lenoir, M. (2021). Le droit de l'exécution civile. Dalloz.
Lynskey, O. (2015). The foundations of EU data protection law. Oxford University Press.
Mason, S. (2016). Electronic signatures in law. Institute of Advanced Legal Studies.
OECD. (2020). Digital security and privacy in a changing world. OECD Publishing.
Paul, G. L. (2008). Foundations of digital evidence. American Bar Association.
Strickler, Y. (2022). Procédures civiles d'exécution. LexisNexis.
Susskind, R. (2019). Online courts and the future of justice. Oxford University Press.
Susskind, R. (2023). Tomorrow's lawyers: An introduction to your future (3rd ed.). Oxford University Press.
Théry, P. (2020). Voies d'exécution et procédures civiles d'exécution. Presses Universitaires de France.
UNCITRAL. (1996). Model law on electronic commerce with guide to enactment. United Nations.
Vivant, M. (2022). Lamy droit du numérique. Lamy.
Zuckerman, A. (2021). Zuckerman on civil procedure: Principles of practice (4th ed.). Sweet & Maxwell.

References

First: Books

Abu al-Wafa, Ahmad. (n.d.). Enforcement Procedures in Civil and Commercial Matters. Dar al-Nahda al-Arabiya.
Raghib, Wajdi. (2015). The General Theory of Judicial Enforcement in the Civil and Commercial Procedure Law. Dar al-Nahda al-Arabiya.
Abd al-Hadi, Omar Zaki. (n.d.). Principles of Compulsory Enforcement in Civil and Commercial Matters. Dar al-Nahda al-Arabiya.
Abd al-Latif, Muhammad. (2014). Enforcement Disputes (1st ed.). Dar al-Jami'a al-Jadida.
Wali, Fathi. (n.d.). Compulsory Enforcement in Civil and Commercial Matters. Dar al-Nahda al-Arabiya.
Hindi, Ahmad. (n.d.). Compulsory Enforcement. Dar al-Jami'a al-Jadida.

Second: Periodicals and Articles

Ibrahim, Ru'a Khalil. (2023). Means of Compulsory Enforcement Between Guarantees and Restrictions from the Perspective of Justice: A Comparative Study. Journal of the Faculty of Law for Legal and Political Sciences, 12(47), Vol. 2.
Belmahi, Zain al-Abidin. (2008). Legal Means to Ensure the Implementation of Administrative Judicial Decisions. Journal of Human Sciences, (29).
Al-Harbi, Jana Khalid. (2025). Artificial Intelligence and its Impact on the Efficiency of Enforcement Procedures for Judicial Rulings: A Comparative Analytical Study. Journal of Legal and Administrative Research, 4(12)
Khater, Talaat Yousef Helmy. (2026). Newly Introduced Enforcement Instruments in Qatari Judicial Enforcement Law No. (4) of 2024: An Analytical Study. Journal of Legal and Economic Research, (95)
Dweidar, Ibrahim Kamal Mohamed. (2025). Expedited Enforcement of Initial Judgments and the Role of Artificial Intelligence in Compulsory Enforcement. Journal of Legal and Economic Sciences, 67(2)
Al-Zahrani, Ahlam Saad Abdullah, and Al-Salmi, Al-Hanouf Abdulaziz. (2026). Regulatory Controls for Activating Artificial Intelligence Technologies in the Enforcement System and its Procedures: An Analytical Study. International Journal of Legal Research and Studies, 5(1)
Shaaban, Naeema. (2002). An Attempt to Study Methods of Compulsory Enforcement. Journal of Human Sciences, (17)

Ajabi, Elias. (2023). Components of the Effectiveness of the Judicial Officer in Enforcement. Al-Mufakker Journal, 18(1)
Attia, Mohamed Fathi Rizkallah. (2020). Obstacles Procedural aspects of the execution of judicial rulings. Journal of Jurisprudential and Legal Research, (35), Vol. 2.
Mahmoud, Ahmed Sayed Ahmed. (2016). Towards a concept of judicial guarantees in the field of enforcement: A comparative analytical and foundational study. Journal of Legal and Economic Sciences, 58(1).
Mahmoud, Khaled Abu Al-Wafa Muhammad. (2025). Procedural priority in enforcement. Journal of the Faculty of Law for Legal and Economic Research, (1).
Muhammad, Mahmoud Mukhtar Abdel-Mughith. (2021). Modern trends in the new French enforcement law according to its latest amendments. Helwan Law Journal for Legal and Economic Studies, (45).
Al-Mallah, Nourhan Mahmoud. (2026). The principle of proportionality and procedural justice in enforcement procedures: A comparative rights-based study. Journal of Jurisprudential and Legal Research, (47).
Najjar, Amr Muhammad Naji. (2024). Mechanisms for introducing digital transformation into the judicial system. Journal of Law for Legal and Economic Research, 1(3).

Third: Foreign References

Boss, A. H., & Kilian, W. (2008). The United Nations Convention on the Use of Electronic Communications in International Contracts. Kluwer Law International.
Cadiet, L. (2022). Droit private judiciary. LexisNexis.
Carroll, D. L. (2022). Digital: justice technology and the transformation of legal services. Cambridge University Press.
CEPEJ. (2018). European ethical charter on the use of artificial intelligence in judicial systems and their environment. Council of Europe.
Ali, A. S. M. (2019). Provisions regulating trademarks in international agreements. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 57-83.
CEPEJ. (2022). Guidelines on electronic court filing and digital justice. Council of Europe.
Cuniberti, G. (2022). Civil justice in the digital age. Edward Elgar Publishing.
De Hert, P., & Papakonstantinou, V. (2016). The new General Data Protection Regulation: Still a sound system for the protection of individuals? Computer Law & Security Review, 32(2), 179–194.
Ali, A. S. M., & Aqeel, H. A. A. (2025). Right to access company records: Challenges and opportunities. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 379-394.
European Commission. (2022). European e-Justice portal.
European Commission. (2023). Digitalisation of justice in the European Union.
European Law Institute. (2022). Principles governing the use of digital technology in civil justice.
Ferrand, F. (2022). Droit and pratique des voies d'exécution. Dalloz.
Guinchard, S. (2023). Execution method. Dalloz.
Ali, A. S. M., AlShaibgho, H. I., Altaeb, M. O., & Qazima, A. S. H. (2023). The effectiveness of the judiciary in imposing penalties and the repercussions of the lapse of a right due to its forfeiture. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, 177-191.
Qazima, A. S. H., & Ali, A. S. M. (2025). The online store: Between the theory of the physical store and new legislation. Journal of Scientific and Human Dimensions, 1(2), 01–13.
Héron, J., & Le Bars, T. (2023). Droit private judiciary. LGDJ.
Ali, A. S. M., Qazima, A. S. H., & AlShaibgho, H. I. (2024). Termination of judicial guardianship and its legal consequences. *مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية*, 600-608.
Julien, P. (2021). Droit the procedures civiles d'execution. LGDJ.

Ali, A. S. M. (2025). Legal challenges facing startups and how to overcome them. *Al-haq Journal for Sharia and Legal Sciences*, *12*(2), 513-526.
Kramer, X. (2023). Digitization and civil justice in Europe. Eleven International Publishing.
Kuner, C. (2013). Transborder data flows and data privacy law. Oxford University Press.
Lenoir, M. (2021). Le droit de l'execution civile. Dalloz.
Lynskey, O. (2015). The foundations of EU data protection law. Oxford University Press.
Mason, S. (2016). Electronic signatures in law. Institute of Advanced Legal Studies.
OECD. (2020). Digital security and privacy in a changing world. OECD Publishing.
Paul, G. L. (2008). Foundations of digital evidence. American Bar Association.
Strickler, Y. (2022). Proceedures civiles d'execution. LexisNexis.
Susskind, R. (2019). Online courts and the future of justice. Oxford University Press.
Susskind, R. (2023). Tomorrow's Lawyers: An introduction to your future (3rd ed.). Oxford University Press.
Théry, P. (2020). Voices of execution and civil procedures of execution. Presses Universitaires de France.
UNCITRAL. (1996). Model law on electronic commerce with guide to implementation. United Nations.
Vivant, M. (2022). Lamy drop the number. Lamy.
Zuckerman, A. (2021). Zuckerman on civil pro

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.